الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب

سلسلة الدراسات والمعلومات

الملف السادس عشر

كانون الثاني ٢٠٠٧

الديمقراطية التوافقية

في إطارها العالمي واللبناني

المديرية العامة للدراسات والمعلومات/مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني

اعد هذه الدراسة بتكليف من مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP في مجلس النواب اللبناني،
الباحث العالمي د. رغيد الصلح

جدول المحتويات

مقدمة ٥

القسم الأول:
الديمقراطية التوافقية من منظور تاريخي وعالمي ٧

اولاً. التطور التاريخي للديمقراطية ٩

١. الدولة-المدينة والديمقراطية المباشرة ٩

٢. من الدولة المدينة-الى الدولة القومية: من الديمقراطية المباشرة الى ديمقراطية الاكثرية ١٠

٣. من الدولة القومية الى الدولة التعددية: من ديمقراطية الاكثرية الى الديمقراطية التوافقية ١٢

ثانياً. العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية ١٣

ثالثاً. خصائص الديمقراطية التوافقية ١٩

القسم الثاني: الديمقراطية التوافقية في لبنان ٢٥

اولاً. التطور التاريخي للنظام السياسي اللبناني ٢٧

ثانياً. العوامل المساعدة لقيام النظام الديمقراطي التوافقي في لبنان ٣٤

ثالثاً. خصائص الديمقراطية التوافقية في لبنان ٤١

القسم الثالث:
تقييم وبدائل في نقد الديمقراطية التوافقية ٤٩

اولاً. الانتقادات القيمية ٥١

ثانياً. البدائل عن الديمقراطية التوافقية ٥٤

ثالثاً. الانتقال من الديمقراطية التوافقية الى نظام بديل ٥٨

خلاصة ٦١

المراجع ٦٢

مقدمة

تثير الديمقراطية التوافقية نقاشاً واسعاً في لبنان. ويشتد هذا النقاش مع تفاقم الانقسامات المجتمعية الدينية والمذهبية والفئوية والاجتماعية التي تخترق المجتمع اللبناني. ورغم تجربة لبنان الغنية في مجال تطبيق الديمقراطية التوافقية، الا ان هناك جوانب كثيرة فيها لا يزال يكتنفها الغموض. فهذا النموذج من نماذج الديمقراطية التوافقية لا يزال حديثاً نسبياً. واذ تختلط النظرة الى الديمقراطية التوافقية بالنظرة الى الطائفية فانه كثيراً ما ينظر الى الاولى على انها جزء من معضلة الطائفية ووجه من وجوهها، في حين ان الديمقراطيين التوافقيين يعتبرون ان النموذج الذي خصوه بالدراسة تبلور في سياق البحث عن علاج لهذه المشكلة. والغرض من هذه الدراسة هو المساهمة في تقديم ايضاحات حول الديمقراطية التوافقية في لبنان. فالادبيات السياسية تزخر بالحديث عن الديمقراطية التوافقية، وغالباً ما يكون المتحدثون عنها غير مطلعين على خصائصها وميزاتها وشروط قيامها. وهذه المساهمة هي مساهمة اكاديمية، علمية، تهدف الى اثراء النقاش الوطني وترشيده. وتتضمن الدراسة عرضاً سريعاً لتطور الديمقراطية التوافقية في الاطارين العالمي واللبناني وشرحاً للعوامل التي تساعد على قيامها وخصائصها هذا فضلاً عن البدائل الممكنة للديمقراطية في مجتمع متعدد الاديان والطوائف والمذاهب والفئات.

تعريف الديمقراطية التوافقية

يقدم المعنيون بالديمقراطية التوافقية تعريفين لها. فهي من جهة توصيف حيادي لنمط معين من الانظمة السياسية المنتشر عالمياً في نوع معين من المجتمعات. وهي من جهة اخرى، النموذج المفضل الذي يعتبره الديمقراطيون الوفاقيون كفيلاً بتحقيق التوطيد والاستقرار الديمقراطي في هذه المجتمعات (Bogaards, 1998: pp. 475-496). وتهدف الديمقراطية التوافقية، بحسب توصيف التوافقيين لها، الى تنمية روح المساومة والاجماع بين فئات المجتمع المتعددة (Sorensen, 1993: p.19). ويميز ارندت ليبهارت الذي بلور مبادئ الديمقراطية التوافقية بينها وبين ديمقراطية الاجماع النموذج "الالطف" من التوافقية بحيث باتت تصلح للتطبيق في عدد اكبر من الدول، (Sartori, 1997: p.69). الا ان هذه الورقة سوف تكتفي بالتركيز على الديمقراطية التوافقية التي اقترنت بالتجربة السياسية اللبنانية.

المجتمعات التعددية

وتمارس الديمقراطية الوفاقية عادة بالمجتمعات التعددية. و تكون هذه المجتمعات عرضة لانقسامات متنوعة، حادة، ومتطابقة. هي متنوعة اذ تشمل الانقسامات التي يعتبرها كليفورد غيرتز وليدة الولاءات "الازلية" مثل الولاء لجماعة دينية او طائفية لغوية او عرقية او ثقافية او مناطقية او قبلية. وتشمل هذه الانقسامات ظواهر ترافقت مع تطور المجتمعات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها مثل الانقسامات ذات الطابع الاجتماعي والطبقي و العقائدي التي نمت مع تحول الاحزاب السياسية الى ما يشبه الجماعات الدينية وعقائدها الى ما يقارب الاديان. وفي سياق عرضه لقضايا الصراع الحزبي الرئيسية في ٢٢ دولة اوروبية يضيف ليبهارت الانقسامات حول الموقف من النظام السياسي ومن السياسة الخارجية ومن عالم ما بعد الحداثة. ومن بين هذه الانقسامات، يعتقد ليبهارت ان الاقوى بينها هي الانقسامات الدينية والاقتصادية–الاجتماعية (Lijphart, 1984: pp. 127-130).

ولا يكفي في نظر الديمقراطيين الوفاقيين ان تتعرض المجتمعات الى مثل هذه الانقسامات، ذلك انها توجد عادة في كل مجتمع. ولكن ما يميز المجتمعات التعددية التي تنشأ فيها نظم الديمقراطية الوفاقية عادة هو ان الانقسامات فيها تتسم بتطابقها حيث تختلف فئة معينة مثلا عن الفئات الاخرى من حيث الدين الذي تعتنقه والثقافة التي تمتلكها واللغة التي تستخدمها والمستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه. وتتعمق هذه الانقسامات بمقدار ما تتطابق وتتراكم لدى الفئة الواحدة، فاذا وصلت في تراكمها الى حدها الاقصى اي الى اختلاف هذه الجماعة وتميزها عن الجماعات الاخرى على كل صعيد مجتمعي وبصورة حادة فانها تكون عرضة لنمو حركة انفصالية قوية فيها.

خلافاً للاعتقاد بان المجتمعات التعددية موجودة في العالم الثالث والدول النامية فحسب، قدم الديمقراطيون الوفاقيون تصوراً جريئاً اذ اعتبروا انها ظاهرة عالمية وهي منتشرة في القارة الاوروبية مثلما هي منتشرة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. وفي هذا السياق يمكن القول بان تطوير نموذج الديمقراطية التوافقية بدأ مع الاهتمام بهولندا بصورة خاصة التي بدت منقسمة الى اربع فئات بشرية رئيسية الا وهي فئات ليبرالية، اشتراكية، كاثوليكية، وبروتستانية. وكان لكل منها احزابه المستقلة ومنظماته الطوعية الخاصة ومدارسه وصحفه ونقاباته ووسائل اعلامه واندیته الثقافية والرياضية والشبابية والخيرية والخدماتية (Dahl, 1989: p.256). بعدها تطورت دراسات الديمقراطيين التوافقيين لكي تشمل ثلاث دول اوروبية اخرى هي بلجيكا، سويسرا، والنمسا وعدداً اوسع من دول العالمين الاول والثاني خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة (Ambrosio, 1997: pp. 1-15).

القسم الأول:
الديمقراطية التوافقية من منظور تاريخي وعالمي

اولاً. التطور التاريخي للديمقراطية

١. الدولة-المدينة والديمقراطية المباشرة

تطورت الديمقراطية مع تطور الدولة. ويمكن متابعة هذه العلاقة الحثيثة منذ المهد الاغريقي لهذا النظام من انظمة الحكم. فالمبادئ الرئيسية للديمقراطية تبلورت في القرن السادس قبل الميلاد. وكانت الدولة انذاك لا تتجاوز المدينة. ولم يكن هذا واقعا فحسب، بل كان واقعا مرغوباً به وطبيعياً. واقترح ارسطو ان تكون الدولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان بحيث (Alesina, 2003: p.5)، يسهل عليهم الاجتماع في مكان واحد، وبحيث يتكلم الواحد منهم فيسمع الآخرون ما يقوله (Pollard, 1919: p.5). ولقد انطبقت هذه الخصائص على اثينا الدولة-المدينة وسمح حجم الدولة الصغير هذا للاثينيين بان يمارسوا الديمقراطية المباشرة التي اتصفت في تقدير الاثينيين انفسهم (Pericles, 400 B.C.) بالخصائص التالية:

١. انها كانت النموذج الاقرب الى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين. ففي اثينا كان كل مواطن عضوا في "الجمعية العامة" وفي الهيئات القضائية ومساهما نشيطا في اعمالها.

٢. انها كانت خالية من الانقسامات والانشطارات والتفرقة المجتمعية، فمواطنوها الذين كانوا قليلي العدد بقوا موحدين. وكانت المواطنة وخدمة الصالح العام تضع صاحبها، في نظر الاثينيين، في اعلى مراتب الشرف وتفتح امامه طريق الخلود. (Crick, 2002: p. 23). بذلك لبث المواطنون اثينيين اولاً واخيراً فتوفرت بينهم، كما يقول المعجبون بالديمقراطية الاثينية، اعلى درجات التماهي بين مصالحهم كأفراد، من جهة، وبين الصالح الاثيني العام، من جهة اخرى. (Dahl, 1989: pp. 18-19).

استأثر هذا النموذج الاثيني، على مر التاريخ، باعجاب الكثيرين من المفكرين والسياسيين خاصة الذين اهتموا بالمبادئ الديمقراطية وساهموا في بلورتها ونشرها مثل جان جاك روسو ومونتسكيو (Dahl, 1989: pp. 194). وترددت الدعوة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الى احياء هذا النموذج وتطبيقه او الى احياء مقومات المساواة فيه على الاقل. الا ان هذه الدعوة جوبهت بانتقادات متعددة. وفي معرض نقد تلك التجربة، لاحظ الكثيرون انه لم تكن ديمقراطية بالمقدار الذي اسبغه عليها اصحابها والمعجبون بها. كذلك لاحظ دارسون للتجربة الاثينية ان المجتمع الاثيني لم يكن خاليا من الثغرات التي طبعت المجتمعات الكبيرة والتعددية على النحو الذي صور احيانا في كتابات رومانسية عن الديمقراطية الاثينية. وتعددت الانتقادات الى التجربة الاثينية فكان من بينها ما يلي:

١. ان الديمقراطية الاثينية لم تكن منفتحة وجامعة ولم تمنح الجميع حقوق المواطنة بل كانت اقصائية، اذ حرمت النساء والاغراب والعبيد من المشاركة فيها (Dahl, 1989: pp. 22-23). ولئن سمحت الديمقراطية الاثينية للمواطنين بالمشاركة النشيطة في الحياة العامة بحيث شعر كل منهم انه عضو اصيل وفاعل في الدولة، ولئن امن هذا الشعور درجة متقدمة من التماسك في المجتمع ومن الولاء للدولة، فأن هذه المشاركة النشيطة توفرت بفضل حرمان المرأة والعبيد منها اذ كان على الفريقين ان يؤمنا سير الحياة اليومية وحياة المواطنين. اي ان حرمان فريقين اساسيين من سكان اثينا من الحقوق الديمقراطية كان شرطا رئيسيا من الشروط التي سمحت للرجال بالمشاركة المباشرة في الحكم، ومن ثم عززت تماسك المجتمع ووحدته.

٢. انه رغم مظاهر المساواة و التماسك في المجتمع الاثيني، فانه لم يكن موحداً ولا يتساوى فيه اعضاؤه بالمقدار الذي نسب اليه. فالسلطات الاثينية لم تكن خالية من التراتبية التي تجلت في اعمال المجلس واللجنة، وكذلك في اختيار قادة القوات المحاربة الاثينية وهم عادة عشرة عسكريين كانوا يبقون في مناصبهم لفترات طويلة.

وكان المجتمع الاثيني مكونا من قبائل تشكلت منها الوحدات الرئيسية لاختيار المشاركين في المجلس واللجان والقضاة. وخلافا لصورة الاثيني الذي كان يسترشد بمصلحة اثينا فحسب، فان الكثيرين ممن درسوا التجربة الاثينية وجدوا ان الاثينيين الذين تولوا الاعمال العامة خدموا القبائل التي جاؤوا منها (Hattersley, n.d.: p. 22). فبادلتهم الخدمات بالدعم والتمجيد واعلاء مكانتهم المعنوية (Lape, 2004).

٢. من الدولة المدينة-الى الدولة القومية: من الديمقراطية المباشرة الى ديمقراطية الاكثرية

لئن صحت هذه الانتقادات ام لم تصح فان تطبيق الديمقراطية المباشرة بدا عسيراً في عصر الدولة-القومية الذي بدأ مع نظام وستفاليا خلال القرن السابع عشر. فقد تطور ذلك النظام بحيث غدت فرنسا اقرب الدول الى احتلال مركز نموذج الدولة القومية. وكانت فرنسا اكبر مساحة ومن حيث عدد السكان بما لا يقاس مع الدولة-المدينة. واذا كانت شعوب الدول-المدن غير متجانسة بالمقدار الذي نسب اليها، فانه من غير المستغرب ان تفتقر شعوب الدول الكبرى الى مثل ذلك التجانس، وان تضم شتى انواع الانقسامات والتمايزات العرقية والدينية والسلالية (الاثنية) والقومية (Smith, 2001: p. 97). وفي مثل هذه الدول لم يكن، بالطبع، تأسيس جمعية وطنية تضم كافة مواطني الدولة القومية.

مقابل التنوع الذي طبع شعوب الدول القومية، اعتبر قادة الرأي والسياسة الذين ساهموا في ارساء الفكر القومي والديمقراطي في اوروبا في مرحلة القوميات انه لا مكان في الدولة القومية لاكثر من قومية واحدة. ولقد تضمن الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان نصا صريحا حول هذه المسألة اذ اعتبر ان كل جماعة قومية "مستقلة وسيدة نفسها مهما كان عدد افرادها ومساحة الارض التي تشغلها" (Hobsbowm, 1990: p.19). وذهب جون ستيوارت ميل، احد ابرز المفكرين الليبراليين في القرن التاسع عشر الى الى القول بان الديمقراطية غير ممكنة ولا تعرف الاستقرار في دولة تضم قوميات عديدة (Mill, 1975: pp. 186-198).

لقد حاولت بعض المدارس السياسية ايجاد حل لهذه المشكلة عبر التربية والتعليم، او كما اطلق عليه احياناً "التوحيد من فوق". هذا ما طبقه الفرنسيون عام ١٨٨٢ عندما فرضوا التعليم الالزامي على الجميع (Guibernau, 1996: p.66). وكان الغرض من التعليم الالزامي هو توحيد الام "التي لبثت منقسمة لزمن طويل على اساس المنطقة والثقافة واللغة والانقسامات الاجتماعية" (Graff, 1987: p.96).

وتولت الثورة الصناعية والدور الذي لعبته البورجوازية فيها والتطورات التقنية تذليل العديد من الاشكاليات الفكرية والسياسية التي جابهت المشاريع القومية. فالثورة الصناعية بما فرضته من توسيع كبير للاسواق سرعت وشرعنت عملية التخفيف من حدة الفروقات التي كانت تسم مجتمعات ما قبل القومية. وساهمت التطورات التقنية في مجال الطباعة والاتصال في تعبيد الطريق امام انتشار لغة واحدة رئيسية في الدول القومية. ولم تتمكن الثورة الصناعية والتطورات التقنية من تذليل العقبات الناشئة عن الفروقات المجتمعية السابقة لنشوئها فحسب، ولكنها ترافقت ايضا مع انتشار الديمقراطية النيابية في الدول القومية.

ان الديمقراطية النيابية لم تنشأ بصورة مفاجئة، ولكن على نحو متدرج وفي بريطانيا بصورة خاصة. لما كانت بريطانيا هي السباقة الى بلورة النظام البرلماني، فقد تحولت تجربتها او ما دعي "ديمقراطية وستمنستر" الى نموذج للديمقراطيات في العالم. واقترن هذا النموذج، او نموذج الديمقراطية الاكثرية منذ نهاية القرن التاسع عشر، خاصة في بريطانيا، بالتنافس الحزبي وبين حزبين رئيسيين على وجه التحديد (Ware, 1996: pp. 154-155). كذلك كان من المعالم الاساسية لهذا النظام اعتماد الدائرة الانتخابية الفردية وذهاب المقعد النيابي في هذه الانتخابات لمن يفوز بالعدد الاكبر من اصوات المقترعين. فضلا عن ذلك فقد اقترنت ديمقراطية وستمنستر بعدد آخر من المواصفات من اهمها:

١. نمو قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية حتى ولو كان الحزب الحاكم

فاز باغلبية انتخابية ضئيلة.
٢. نمو سلطة مجلس النواب على حساب مجلس الشيوخ حيث يكون هناك نظام المجلسين.
٣. قيام الدولة المركزية.
٤. الامتناع عن وضع الدستور واعتبار البرلمان هو صاحب السيادة.

٣. من الدولة القومية الى الدولة التعددية: من ديمقراطية الاكثرية الى الديمقراطية التوافقية

عند الحديث عن المجتمعات التي تسودها كما يقول هاري اكشتاين انقسامات سياسية (طوائفية) "شديدة الاحكام وتحتدم خاصة على خطوط التباينات المجتمعية الموضوعية وخصوصاً تلك التي هي اكثر بروزاً في المجتمع"، (ليبهارت، ١٩٨٤: ص. ٢٢)، عندها من الطبيعي ان تتجه الاذهان الى دول العالم الثالث. وبالفعل فانه بينما سعت اغلب حركات التحرر في هذا الجزء من العالم الى الاخذ بفكرة الدولة-القومية، فان الواقع كان مخالفا لذلك. لهذا لم يكن غريبا ان يتزامن ارتفاع عدد الدول المستقلة في العالم الثالث مع تزايد معضلة الوحدة الترابية لهذه الدول.

كذلك لم يكن غريباً تزامن هاتين الظاهرتين مع اتجاه عدد متزايد من علماء السياسة والاجتماع الى البحث عن بديل لديمقراطية وستمنستر يصون وحدة هذه الدول. ولقد تعددت النظريات في هذا المضمار. ولم يجد بعض هؤلاء العلماء من المنحازين اساسا للديمقراطية ضيرا في ايكال مهمة الحفاظ على الوحدة الترابية لدول العالم الثالث، الى حكومات عسكرية او حكومات الحزب الواحد باعتبارها اداة مفضلة للاضطلاع بهذه المهمة وللتحديث، شرط ان يكون ذلك بصورة مؤقتة. الا ان المؤقت سرعان ما تحول الى دائم حيث تمركزت هذه الاحزاب والجيوش في الحكم ولم تعد ترضى بمغادرته.

بيد ان فريقا آخر من علماء الاجتماع وفي مقدمتهم آرند ليبهارت، تبنى مقاربة مختلفة في معالجة مشكلة الانقسامات المجتمعية والديمقراطية، وبلور نظرة متفائلة الى مستقبل الديمقراطية في هذه المجتمعات استنادا الى تجارب ناجحة في مضمار تطبيق ما دعاه بالديمقراطية التوافقية. وانطلق هذا المفهوم الذي تبناه الديمقراطيون الوفاقيون من نقد لبعض المفاهيم التي اثرت على النظرة الى مسألة الديمقراطية في المجتمعات التعددية. فهذا المفهوم كان موضع مراجعة واسعة من قبل علماء الاجتماع حيث لاحظ ايفو د. دوتشاسك بانه من اصل ١٥٠ دولة في العالم، كانت هناك ١٠ دول فقط يمكن ان يطبق عليها المفهوم الاوروبي التقليدي للدولة القومية (Stanovcic, 2005: pp. 1-13).

ثانيا. العوامل المساعدة في قيام الديمقراطية التوافقية

عندما يميز الديمقراطيون التوافقيون بين الديمقراطية التوافقية كتوصيف وتصنيف للنظم الديمقراطية مستمد من دراسة هذه النظم والمقارنة بينها، وبين الديمقراطية التوافقية كوصفة يقترحونها لتوطيد الديمقراطية في المجتمعات التعددية، فانهم يميزون ايضاً بين امرين: الاول هو العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية في مجتمع من المجتمعات. وهذه العوامل تكون عادة من المعطيات والوقائع الموضوعية التي تكونت على مدى التاريخ او لاسباب خارجية وبفعل عوامل خارجة عن الارادة الانسانية. الثاني، هو مجموعة من الخصائص التي قد تدخل في حيز الهندسة التوافقية والتي يمكن النخب الحاكمة ان تؤثر عليها. ان الذين يضطلعون بهذه الهندسة لا يستطيعون القفز فوق المعطيات والبنى الاجتماعية ولكنهم على المدى البعيد يستطيعون التأثير عليها كما سنرى لاحقا.

الديمقراطية التوافقية لم تنشأ في الدول التي اعتمدتها بصورة اعتباطية ولم تتأسس بعامل الصدفة وبمعزل عن الظواهر السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوءها، بل كانت هناك عوامل واعتبارات امنت قيامها واستمرارها وتطورها. ويقدم الديمقراطيون التوافقيون عددا من العوامل (Ambrioso, 1997: pp. 1-15) التي تتمحور بدورها حول النمطين الآتيين:

١. البنى المجتمعية والوقائع الموضوعية.

يتحدث الديمقراطيون التوافقيون عن عدد متزايد من هذه البنى والمعطيات يصل الى حوالي الخمسة عشر منها. ولكن بوغار (Binningsbo, 2005) يختصرها باربعة رئيسية هي التالية:

- **أ. حجم الدول:**

ان فرص قيام واستمرار الديمقراطية التوافقية في الدول الصغيرة هي اكبر من فرص قيامها في الدول الكبرى. فالدول الاوروبية الخمس التي طبقت التوافقية هي من الدول الصغيرة. وخارج اوروبا فان حظ نظام الديمقراطية التوافقية في الدول الصغيرة كان افضل منه في الدول الكبيرة. ففي هذه الدول تزداد، فرص التعارف والتواصل والتعاون بين القادة، وتتراجع احتمالات تحول التنافس السياسي فيما بينهم الى لعبة صفرية، حيث يتحول اي ربح يحققه زعيم سياسي الى خسارة تصيب منافسه والعكس بالعكس.

- **ب. التحدي الخارجي:**

يعتقد الديمقراطيون التوافقيون ان قادة الدول الصغيرة يشعرون اكثر من قادة الدول الكبيرة

او المتوسطة بالتحديات الخارجية وبالحاجة الى التفاهم والتشارك بغرض حماية بلدانهم من هذه التحديات. تأكيدا على صواب هذه النظرة يلاحظ ليبهارت ان اهم الخطوات التي اتخذت باتجاه الديمقراطية التوافقية في الدول الاوروبية المعنية تمت عندما كانت هذه الدول تتعرض الى تحديات خارجية داهمة. هذا ما حدث، مثلا، في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية عندما تشكلت حكومة ائتلافية ضمت الحزبين الرئيسيين في البلاد اي المحافظين والعمال. وهذا ما حدث في النمسا بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية وعندما انضم عدد كبير من دول اوروبا الشرقية الى كتلة الدول الشرقية.

علاوة على ذلك يعتبر الديمقراطيون التوافقيون ان الدول الصغيرة لا تحتاج عادة الى الانغماس في السياسة الدولية. وهذا الابتعاد يقي عادة النخبة السياسية في الدول الصغيرة التأثر بالصراعات والاستقطابات الدولية الحادة التي تنعكس على العلاقات بين الاطراف السياسية في الدول الكبرى والمتوسطة (Liphart, 1977: pp. 66-72).

خلافاً لهذا التقدير فان التاريخ، بل تاريخ الديمقراطيات التوافقية تحديداً، يدل على ان صغر الحجم لا يمنع الدول من الاهتمام بالسياسة الخارجية. فهولندا كانت امبراطورية وحافظت على مستعمرات فيما وراء البحار حتى الحرب العالمية الثانية. كذلك كان لبلجيكا مستعمرات حتى الستينات. اما الاثر الخارجي على تفاهم الزعماء في الدول الصغيرة فقد يكون عكسياً. اي انه يسمح للدول الكبرى اذا شاءت واذا اقتضت مصالحها استغلال الانقسامات في الدول الصغيرة ان تنمي الصراعات بين الزعماء والجماعات المختلفة التي تضمها الدول الصغيرة.

■ ج. ميزان القوى:

يعتبر الديمقراطيون التوافقيون ان التوازن النسبي بين الجماعات التي تضمها الدولة الواحدة يوفر فرصة افضل لقيام الديمقراطية التوافقية من غياب مثل هذا التوازن. وهم عندما يتحدثون عن التوازن لا يقصدون فقط التوازن الديمغرافي ولكن ذاك يشمل سائر عناصر القوة والتأثير مثل القدرات الاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى العسكرية. فقد تكون هناك فئة تقل عددا عن الفئات الاخرى، ولكنها تعوض نقصها العددي باهميتها في واحدة او عدد من هذه القدرات كما هو حال الاقلية الصينية ذات المصالح الاقتصادية الواسعة في ماليزيا اذ تبلغ نسبة الصينيين ٣٣ ٪ من مجموع السكان بينما تصل نسبة الماليين الى ٦٠ ٪، او البيض في جنوب افريقيا الذين تبلغ نسبتهم قرابة ١٣ ٪ من مجموع السكان (ITM, 1999: pp. 376,513).

وفي معالجتهم لمسألة التوازن النسبي بين الفئات التي يتكون منها المجتمع، يذهب

التوافقيون الى ما هو ابعد من مجرد تأكيد مزايا هذا التوازن اذ يسعون الى تحديد العدد الانسب لهذه الفئات. في هذا السياق يعتبر التوافقيون ان وجود فئتين متساويتين في القوة في البلد الواحد قد يضر بفرص ايجاد الديمقراطية التوافقية لان كلا من الفريقين يشعر بانه قد يتمكن، في نهاية المطاف، من التفرد بحكم البلاد وتحقيق درجة اكبر من المنافع اذا تمكن من التغلب على الفريق الآخر.

لذلك يرى الديمقراطيون التوافقيون ان اقتصار عدد الفئات على ثلاث او اربع هو الافضل لنجاح النظام الديمقراطي التوافقي. وهنا ايضا يشدد التوافقيون على اهمية التقارب في القوة بين هذه الفئات بحيث تشعر كل فئة من هذه الفئة بصعوبة التفرد والاستئثار بالسلطة. فاذا كان احد هؤلاء الفرقاء متفوقا بصورة كافية على الآخرين، تتوفر عندئذ ظروف موضوعية مناسبة لاغرائه بدخول مغامرة للاستئثار بالسلطة معتقدا انه يمكن ان يفعل ذلك بالتغلب على الطرفين الآخرين معا، او باستغلال الخلافات بينهما للتغلب عليهما، او ينفذ مغامرته بحيث لا يعطيهما الوقت الكافي للاستعداد ولتنسيق الخطى من اجل احباط مغامرته (Dahl, 1989: pp. 259).

وما ينطبق على الجماعات ينطبق ايضاً على الاحزاب اذ يعتبر الديمقراطيون التوافقيون ان العدد الافضل للاحزاب هو ثلاثة او اربعة. اما نظام الحزبين فانه، خاصة في غياب النظام النسبي الذي يقونن المشاركة ويقرها على كل صعيد يفضي، كما ذكرنا اعلاه، الى نوع من الديكتاتورية الفئوية. هذا ما يحصل ايضا اذا تكاثرت الاحزاب وتفاقم عددها. فعندها يصعب التوصل الى تفاهم والى قاسم مشترك بين هذه الاحزاب، كما ينفتح الباب امام استحواذ واحد من هذه الاحزاب على الحكم وتفرده فيه (Lijphart, 1977: p.81).

■ د. التباينات الواضحة

يعتقد الديمقراطيون التوافقيون ان وجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها لا يذهب، بالضرورة، بوحدة المجتمع والدولة ولا يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي، بل يشجع على قيام ديمقراطية توافقية فيه. انه يخفف في كثير من الاحيان، بالنسبة اليهم، من شعور الغبن والاحباط والانسلاب الذي يعتري بعض الاقليات عندما تشعر ان صوتها غير مسموع لانها قليلة العدد نسبياً وغير متماسكة، او لانها لا تملك القوة الكافية لكي تفرض نفسها شريكا في صنع السياسات والقرارات. وتزداد حدة هذه المشاعر، في نظر التوافقيين، عندما يسود الاعتقاد بين افراد هذه الاقليات بان الفئات الاخرى تعزز مصالحها على حسابها تحت ذرائع شتى. واخذا بالفكرة القائلة بان "الاسوار الجيدة تحقق الجيرة الجيدة"، فان التوافقيين يعتقدون ان تبلور المصالح والحاجات والمشاعر عند كل فئة من الفئات التي يتكون منها المجتمع لا يؤدي حكما الى الطلاق بينها. هذا التبلور

والوضوح يسهلان، في نظر الديمقراطيين التوافقيين، التوصل الى تفاهم بين الفئات التي يتشكل منها المجتمع، خاصة عندما تكون هذه الفئات متساوية نسبيا وعددها مضبوط بحيث لا يعود من المستطاع التوصل الى تفاهم بينها.

تأسيسا على هذه النظرة لا يري التوافقيون ضيرا في قيام احزاب فئوية ينتمي اكثر اعضائها الى فئة واحدة، وتعتبر نفسها مثلا، او حزبا من الاحزاب التي تمثل هذه الفئة. انهم يجدونها مفيدة لانها بحكم تكوينها هي الاقرب الى فهم مشاعر وحاجات الفئة المعنية، وهي الاجدر ببلورة هذه المشاعر والحاجات وعلى تحويلها الى برامج مفهومة ومطالب يمكن التفاوض حولها في المنابر العامة وفي مؤسسات الشراكة الديمقراطية. اخيراً لا آخراً فان هذه الاحزاب سوف تكون هي الافعل في تسويق مشاريع الدولة وسياساتها متى تم التفاهم والتوافق عليها (Lijphart, 1977: p.81).

٢. الفاعل في تحقيق الديمقراطية التوافقية (Agent).

تلعب البنى الاجتماعية والثقافية دورا مساعدا فحسب في تحقيق الديمقراطية التوافقية، فليبهارت، على سبيل المثال، يقول بوضوح ان مفهومه للتغيير الديمقراطي يأبى الحتمية الاجتماعية، وان البنى الاجتماعية لا تأسر النخب التي تملك حرية واسعة في الخيار، وان النخبة تستطيع اللجوء "...الى اعتماد الاساليب التوافقية في اتخاذ القرار نتيجة ادراكها العقلاني لآثار العوامل التقسيمية في المجتمعات التعددية، ورغبة منها في تدارك هذه الاخطار". ولكن مع تأكيد الديمقراطيين التوافقيين على اهمية دور النخبة فانهم لا يقدمون شرحا كافيا لكيفية نشوء النخبة التوافقية، مما يجعل هذه الولادة نفسها امرا خارجا عن الارادة الانسانية وتطورا ساهمت الصدف والعوامل الموضوعية والبنيوية في تكوينه. ولا يبدل من هذه الصورة كثيرا عندما يشترط ليبهارت تحقق شرطين مهمين لنجاح "الهندسة التوافقية" (Liphart, 1977: p.223).

- **الشرط الاول**، هو توصل الجناح الحاكم والمستأثر بالسلطة من اجنحة النخبة نتيجة اشتداد المعارضة ضده وعجزه عن تحييدها الى ما يشبهه الكسيس دي توكفيل بحال الاعياء والانهيار حيث يقتنع الحاكم بانه لم يعد يملك المسوغ والمشروعية للاستئثار بالحكم. (Sorensen, 1989: p.34). عندها قد يتجه هذا الجناح الحاكم الى عقد صفقة مع الاطراف الاخرى من اجل البقاء كشريك في الحكم. هذا ما حصل في العديد من الدول التي طبقت الديمقراطية التوافقية بمجملها او بصورة جزئية.

هذا ما حدث في النمسا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد ان تأكد لزعماء الاحزاب فداحة الضرر الذي الحقته الحرب الاهلية ببلدهم. وهذا ما حدث ايضا في عدد من دول اميركا اللاتينية التي طبقت بعض عناصر الديمقراطية التوافقية. ففضلاً عن المثال الكولومبي المشار اليه اعلاه، اخذت تشيلي عندما وافق رئيسها الاسبق اوغستو بينوتشيه في نهاية الثمانينات على عودة الحكم المدني الى فنزويلا شرط ان يبقى هو وانصاره على رأس المؤسسة العسكرية (ITM, 1999: p.181). وهذا ما حصل ايضاً في دول اخرى مثل فنزويلا التي عانت من الحكم الديكتاتوري والحروب الاهلية قرابة خمسين عاماً خلال النصف الاول من القرن العشرين الى ان توصل زعماء الاحزاب الفنزويلية الرئيسية عام ١٩٥٨ الى وضع ميثاق وطني تشكلت بموجبه حكومة ائتلافية وفرت للبلاد الاستقرار الديمقراطي لثلاثة عقود من الزمن.

■ **الشرط الثاني** هو امتلاك اطراف النخبة القدرة والعزم والدوافع الكافية لبناء النظام الديمقراطي التوافقي، كذلك ان تتسم الالتزام بالمؤسسات الديمقراطية وبالمبادئ الوطنية التي تتجاوز الانقسامات الفئوية، هذا فضلا عن وعيها الكامل للاخطار الهوبزية (نسبة الى الفيلسوف البريطاني هوبز الذي حذر من الحروب الاهلية-حروب الجميع ضد الجميع). وهذه الميزات قد تتوفر في بعض افراد النخبة قسما من الوقت ولكنهم يفقدونها مع استقرارهم في السلطة ومع استفحال تعلقهم بها (Dahl, 1989: p. 181).

ويشكل مثل هذا التراجع خطراً كبيراً على استمرار النظام الديمقراطي التوافقي اذ انه بعد تأسيسه تتعرض القيادات التوافقية التي تتزعمه الى ضغوط كثيرة من قبل مناصريها من اجل انتزاع المزيد من المنافع والمكاسب لصالح الجماعات التي يمثلونها في السلطة على حساب الجماعات الاخرى. الا ان الحوافز التي حدت بهم الى القبول بنظام الديمقراطية التوافقية تدفعهم الى مقاومة هذه الضغوط لئلا يتعرض هذا النظام الى الاهتزاز والسقوط. بتعبير آخر، فان دور النخبة السياسية يبقى ذا اهمية استراتيجية في كافة مراحل نشوء وتجذير وتطوير الديمقراطية التوافقية.

الديمقراطيون التوافقيون الذين يشددون على الطابع العالمي لمفهوم الديمقراطية التوافقية لا يحبذون التمييز بين النخب في العالمين الاول والثاني، من جهة، والعالم الثالث من جهة اخرى. ولكن مع ذلك يجد ليبهارت وبعض علماء الاجتماع الآخرين ضرورة التنبيه الى اربعة جوانب تؤثر على دور النخب في دول العالم الثالث. من هذه العوامل اثنان قد يؤثران بصورة سلبية على الدمقرطة التوافقية في هذه الدول:

■ أ. العصرنة العشوائية وغير المتوازنة. ان العصرنة تنهي مرحلة العزلة النسبية التي تعيشها الفئات المختلفة والتي تخفف، في تقدير الديمقراطيين التوافقيين، من التشاحن

والتنافر بينها وتفسح المجال امام الزعماء لتقديم التنازلات المتبادلة للتوصل الى التحالف والتآلف. ومن شأن مشاريع العصرنة في حد ذاتها ان تخرج المواطنين من عزلتهم وان تدفع بالافراد الذين ينتمون الى فئات مختلفة الى ولوج سوق العمل والى التنافس مما يخلق مناخات التوتر في العلاقة بينهم وشحذ الصراعات وربما النزاعات المسلحة بين الفئات الاثنية والاجتماعية التي ينتمي اليها هؤلاء الافراد.

■ ب. ضعف الثقافة الديمقراطية. يرى بعض علماء الاجتماع ان الهندسة الديمقراطية التوافقية صعبة في غياب الثقافة الديمقراطية، ويعتبرون ايضا ان هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع في العالم الثالث (Clague, 2001: pp. 16-41). الديمقراطيون التوافقيون لا يقللون من دور الثقافة في بناء الديمقراطية ولكنهم يرون ان الحديث عن افتقار دول ومجتمعات العالم الثالث الى ثقافة الديمقراطية والتوافق غير دقيق. انهم يلاحظون ان العديد من المجتمعات عرفت كانت تمتلك ثقافة توافقية وديمقراطية الطابع، الا انها فقدتها لاسباب كان من بينها المرحلة الاستعمارية وما رافقها من تعقيدات وعنف (Liphart, 1999: pp. 305-309). ويرى الديمقراطيون التوافقيون انه من السهل على النخب السياسية في العالم الثالث والنامي ان تجد في تراثها الثقافي الذي يشكل ارضا خصبة لنمو تجارب الديمقراطية التوافقية.

فضلا عن ذلك يرى الديمقراطيون التوافقيون انه في الوقت الذي يعمل فيه زعماء الدول النامية والديمقراطيات الناشئة على احياء المقومات الديمقراطية في ثقافتهم التاريخية، فانه من المستحسن ان يركزوا على بناء المؤسسات الديمقراطية التوافقية. وهم يرون ايضاً انه بمقدار ما للثقافة الديمقراطية من اثر في تمهيد الطريق امام بناء هذه المؤسسات، بهذا المقدار تمهد المؤسسات امام زرع وتعميم الثقافة الديمقراطية.

هذان العاملان يؤثران سلباً اذا لم تحسن النخب السياسية في العالم الثالث التعامل معهما، ولكن مقابل هذين العاملين، هناك عاملان يسهلان الدمقرطة التوافقية هما:

■ أ. ذكريات الكفاح المشترك ضد الاستعمار بما كان يمثله من خطر على سائر الفئات او اكثرها. وهذه الذكريات توفر، في تقدير ليبهارت، مجالا مناسبا للتفاهم بين افراد النخبة السياسية الوطنية ولاضطلاعها بدور فاعل في التغلب على عوامل الانقسام.

■ ب. الصلات الانسانية التي تربط في اكثر الحالات زعماء الدول الناشئة في العالم الثالث ببعضهم البعض. ان هذه العلاقات الاجتماعية والصلات السياسية والخلفيات الثقافية تسهم في فتح ابواب التآلف والتفاهم بينهم.

ثالثا. خصائص الديمقراطية التوافقية

لهذا النوع من الديمقراطية خصائص كثيرة تصل احيانا الى اربعة عشر ولكن ليبهارت يميز بين اربع رئيسية هي الائتلاف الكبير، الاستقلال الفئوي، النسبية والفيتو. ثم يعود ويميز ايضا بين هذه الخصائص الاربع فيقدم الائتلاف الكبير والاستقلال الفئوي على النسبية والفيتو مع الحفاظ على ارجحية الخصائص الاربع على اية خاصة اخرى (Seaver, 2000: pp. 247-272).

١ .الائتلاف الكبير

هذا النوع من الائتلاف شائع في سائر الدول الديمقراطية. ففي الدول التي تتبع النظام الاكثري، تلجأ الاحزاب الرئيسية الى تنفيذه في الملمات كما فعلت بريطانيا مثلا خلال الحرب العالمية الثانية. وقد تلجأ اليه الاحزاب الرئيسية اذا اسفرت الانتخابات العامة عن تعادل في عدد المقاعد التي يملكها كل حزب. وهذا ما حدث اكثر من مرة في المانيا. اما في الديمقراطيات التوافقية فانه ليس ترتيباً خاصاً تلجأ اليه الاحزاب في الحالات الاستثنائية، بل انه خيار مستقر يميز النظام التوافقي عن غيره. ويرتبط هذا الخيار بالرغبة في الابتعاد عن النهج الاقصائي الذي يسم، في نظر الوفاقيين، انظمة الاكثرية العددية حيث يتمكن المنتصر في الانتخابات النيابية من "الفوز بكل شيء".

تثير فكرة الائتلاف الكبير جدلاً واسعاً، ويجد بعض علماء السياسة في الوصف الذي اطلقه الديمقراطيون التوافقيون على الائتلاف الكبير "كارتل حاكم" لهو اكثر من تعبير رمزي. انه تقييم لطبيعة علاقة النخبة الحاكمة بالسلطة، والنفوذ الاستثنائي الذي تتمتع به. ان الكارتل هو – وفقاً لتعريف قاموس اوكسفورد – هو "اتفاق احتكاري" (Doniach, 1978: p. 190). والاحتكار يلغي التنافس كما انه يلغي تداول السلطة بعد ان يلغي، بصورة عملية، المعارضة. من هنا جاء اطلاق صفات سلبية على الديمقراطية التوافقية مثل "المؤامرة النخبوية"، او "الاوليجاركية التوافقية" (Seaver, 2000: pp. 247-272).

ولا تقل فكرة تقاسم المناصب الرسمية والوظائف العامة والمنافع التي توفرها الدولة للمواطنين استثارة للجدل والمخاوف عن الطابع الاحتكاري للائتلاف الكبير. وفي ظل نظام يتسم اساسا بالنخبوية، فان البعض يخشى ان تحول الاحزاب المشتركة في الائتلاف فوائد التقاسم من عملية تفيد المواطنين الذين ينتمون الى الجماعات التي تمثلها، الى عملية تعود

بالفوائد والمنافع على هذه الاحزاب نفسها، اي على قادتها واعضائها، بينما لا يبقى للمواطنين العاديين الا فتات عملية التقاسم هذه. كذلك يخشى بعض الناقدين ان يتحول دور الاحزاب في عملية التقاسم هذه من دور منظمات سياسية تتنافس على كسب تأييد المواطنين عبر بلورة مطالبهم وضمان حصولهم عليها بحيث ينسجم هذا الدور مع مقتضيات العمل الديمقراطي، الى منظمات تستخدم مواقعها في السلطة وتقاسمها منافعها من اجل تقديم رشوات انتخابية الى المواطنين من حساب الدولة بل من حساب المواطنين انفسهم بحيث تفسد العملية الانتخابية.

ومثل هذا التحول كثيرا ما يحدث في النخب التي تستقر في السلطة زمناً طويلاً وتمارسها دون ان يواجهها، بحكم واقع الائتلاف السلطوي، منافس حقيقي. فلا ريب ان الاحزاب التي لم يشملها الائتلاف لانها كانت لحظة تشكله احزابا صغيرة لن يكون سهلاً عليها ان تنمي قدراتها وقوتها حتى تتمكن من طرق باب الائتلاف وفرض نفسها كطرف ينضم اليه ويضطر المؤتلفين الى اعادة النظر في برامجه ونمط تشكيله.

٢. الاستقلال الفئوي الذاتي والفدرالية

يعرف ليجبهارت الاستقلال او الانعزال الذاتي بانه "حكم الاقلية" او تمتعها بحق التقرير والتصرف في الشؤون التي تعنيها بصورة خاصة، مع مشاركتها مع الفئات او الاقليات الاخرى، على قدر حجمها، في اتخاذ القرارات وادارة البلاد (Lijphart, 1977: p.41). هذا التعريف هو تطبيق للمبدأ الفدرالي الذي يجعل لكل من الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية حيزا في السلطة والحكم بحيث تتمتع كل منهما بالاستقلال وبالصلاحيات الكافية في اطاره (Wheare, 1941: p.10). وهناك صيغ متنوعة للفدرالية تتكيف مع العوامل التي اثرت على تكوين الدولة الفدرالية، منها الثلاث التالية التي لها صلة مباشرة بالاستقلال الفئوي:

أ. الفدرالية العشوائية. في هذا النوع من الفدراليات ترسم الحدود الداخلية بين الكيانات الداخلة في الدولة الفدرالية بفعل المصادفات ودون تخطيط مسبق وقاعدة واحدة محددة وفقا لاعتبارات متنوعة مثل الاحداث التاريخية والحواجز الطبيعية والصراعات السياسية ونظرات النخب الحاكمة.

ب. الفدرالية الفئوية. وترسم الحدود الداخلية هنا بحيث تتطابق مع توزع الفئات التي تتكون منها الدولة الفدرالية او حتى لتشجيع البعض منها على التجمع في كيان واحد من الكيانات التي تضمها الدولة.

ج. الفدرالية الشخصية. وهي نوع من الفدراليات اقترحه بعض قادة الاشتراكيين النمساويين خلال القرن التاسع عشر مثل اوتو باور وكارل رينر. دعا هؤلاء الى اقتباس النظام الملي وتطويره وتطبيقه على الجماعات الاثنية والقومية التي ضمتها الامبراطورية النمساوية-الهنغارية والتي لم تكن متجمعة في مكان واحد بل منتشرة في جميع انحاء الامبراطورية. وجاء في الاقتراح الدعوة الى تشكيل مجالس ثقافية-قومية لهذه الجماعات على ان تعطى الاستقلالية في تدبير الشؤون الثقافية مثلما تعطى الكيانات المنضمة الى الدولة الفدرالية الحق في الاستقلال الذاتي. وقد دعيت هذه بالفدرالية الشخصية على اساس اعطاء المواطن في الامبراطورية الحق في اختيار القومية او الجماعة الاثنية التي يرغب في الانتماء اليها (Linz, 1996: p. 34 - Davis, pp. 149-157). واعتبر هؤلاء انه يمكن الاستقلال الثقافي ان يقدم حلاً لقضية التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الاوروبية.

ان بعض الافكار التي تضمنها برنامج الاشتراكيين النمساويين باتت تتردد اليوم في الصياغات الدستورية في الدول الاوروبية التعددية مثل هولندا والنمسا وبلجيكا. بدأ هذا المنحى في النمسا التي هي دولة فدرالية، الا انها فدرالية على اساس فئوي و شخصي وليس جغرافي، اي انها فدرالية فئات-تشبه ما يوصف عندنا بفدرالية الطوائف- وليس فدرالية مناطق (Lijphart, 1977: p.43). وبعد تفكك يوغوسلافيا اقتبست كرواتيا ايضا بعض مبادئ الفدرالية الشخصية (Binningsbo, 2005). كذلك ترددت دعوات التعددية الثقافية والمشاريع المتداولة في الغرب (Bunting, 2005) بغرض حل الاشكالات الكثيرة التي يثيرها تنامي الهجرة الى اوروبا واميركا الشمالية واكتسابها بعدا غير مسبوق (Wilson, 2005).

٣. الفيتو المتبادل

بحسب هذا الترتيب فان كل جماعة مشتركة في الائتلاف الوفاقي لها الحق في استخدام الفيتو. ويعتبر حق الفيتو هذا من جملة الآليات الدستورية والقانونية التي تحد من احتمال قيام ديكتاتورية الاكثرية في البلاد. ويسمح حق الفيتو للفئات المختلفة بمنع صدور نمط معين من القرارات. ويجري هنا التمييز بين نمطين من القرارات: الاول، هو القرارات التي تمس المصالح الحيوية للجماعات المؤتلفة، وهذه يستخدم فيها الفيتو اذا وجدت الجماعة المعنية ان مشروع القرار يصيبها بضرر كبير. والثاني، هو نمط القرارات الذي يؤثر تأثيراً محدوداً وعادياً على الجماعات المؤتلفة، وهنا يجري عادة استبعاد اداة الفيتو واللجوء الى التصويت.

وهناك نوعان من الفيتو: الاول هو عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين قيادات تلك الجماعات، يتكرس مع الوقت بحيث يصبح جزءا من التقاليد والتراث السياسي في البلد كما هو الامر

في سويسرا وهولندا. والثاني، مقونن يدخل المواثيق والدساتير ويتجسد في المؤسسات الشرعية، كما كان الامر في النمسا. وفي بعض الاحيان يكون هناك نوع ثالث من الفيتو على الطراز البلجيكي حيث يكون اتفاق غير مكتوب في مجالات معينة، واتفاق مدون في الدستور في مجالات اخرى شديدة الحساسية مثل مجال اللغة في بلجيكا (Lijphart, 1977: pp. 38-39).

وعندما تجري قوننة ودسترة الفيتو، فان المشرعين يحرصون على استخدام الادوات القانونية والدستورية التي تؤكد التأييد الواسع ومساندة الفئات المتنوعة للمشاريع المثيرة للجدل، ومن هذه الادوات ما يلي:

اولاً، تحديد نسبة الاكثرية المطلوبة في الهيئات الدستورية المعنية مثل مجلسي النواب والشيوخ معا بحيث يكون من الصعب تمرير القرارات بدون موافقة سائر ممثلي الجماعات الممثلة فيه، او اكثرهم على الاقل. فعندما وضع اتفاق دايتون بين الاطراف المتنازعة في البوسنة والهرسك، نص على ابطال اي قرار لا يحصل على تأييد ما يفوق ثلث عدد ممثلي هذه الاطراف في المجالس التشريعية والحكومية- او ما يوصف حاليا في لبنان ب "الثلث المعطل/الضامن". كذلك اتاح لاكثرية هؤلاء الممثلين ان تستخدم الفيتو ضد اي قرار او مشروع اذا اعتبرته "مدمراً للمصالح الحيوية" للفئة التي يمثلونها (Bastian, 2003: p. 263). كذلك يضاف هنا احياناً اشتراط موافقة، الهيئات المنتخبة، وبنفس النسب ليس فقط على المستوى الوطني وانما ايضا على المستويات المحلية.

ثانياً، اجراء استفتاء عام على مشروع القرار، وخاصة في الأمور المتعلقة بالتعديلات على الدستور. وحتى لا يكون الاستفتاء وحده هو الوسيلة النهائية في الحكم على المشاريع المطروحة للنقاش وللاقرار، فان بعض الحكومات، تضيف الى الاستفتاء ضرورة موافقة نسبة عالية ممن تمّ استفتاؤهم لمصلحة المشروع في الهيئات الاشتراعية للتأكد من انه يحظى بالقبول العام، وانه لا ينطوي على مساس بمصالح فئات وازنة من المواطنين ومن الجماعات التي يتكون منها البلد.

ثالثاً، اداة دستورية تستخدمها الدول التي تتبع النظام الاكثري مثل السويد وايسلندا، وذلك عبر طرح المشروع مرتين على الهيئات التشريعية للنقاش والتصويت على ان تتخللهما دورة انتخابية يتاح فيها لمعارضي المشروع ان يعبروا عن معارضتهم له بانتخاب من يشاركهم الرأي فيه سواء بمعارضته او تأييده (Lijphart, 1984: pp. 189-191).

ان فكرة الفيتو المتبادل تثير تساؤلات ومناقشات واسعة. فنقاد الديمقراطية التوافقية يعتقدون انها قد تحد من امكانية قيام ديكتاتورية الاكثرية ولكنها تفسح، بالمقابل، المجال

امام قيام ديكتاتورية الاقلية التي تمارس دور المعطل لسير اعمال الدولة ومشاريعها (pp. 37-38 :Lijphart, 1977). ففي سويسرا مثلا يستطيع كانتون لا تزيد نسبة سكانه عن ٢٠ ٪ من مجموع السكان من استخدام الفيتو لمنع اقرار مشروع حيوي يفيد البلد بصورة عامة.

٤. النسبية

النسبية هي الركيزة الرابعة الرئيسية للديمقراطية التوافقية، ولكن حيث يكون المجتمع تعددياً، اي عندما تكون هناك ثلاث او اربع فئات رئيسية، او حتى عندما تكون هناك فئتان تتساويان من حيث العدد والاهمية. ولكن ماذا لو كانت هناك فئتان ولكنهما غير متساويتين من حيث الحجم فهل تطبق النسبية؟ يرى ليبهارت انه في هذه الحالة يكون من المفيد تطبيق المساواة بين الجماعتين كما كان الامر في بلجيكا حينما مثلت الجماعة الفرانكوفونية على نفس المستوى مع الناطقين بالهولندية رغم ان حجم الاخيرين كان اكبر من حجم الاولين (Lijphart, 1974: pp.39-41). وتقتضي النسبية، بداهة، انعكاساً لاحجام هذه الجماعات على شتى مستويات الدولة بمؤسساتها وانشطتها. وتنصب هذه العملية على الحيزين الرئيسيين التاليين:

■ أ. التوزيع العادل للمناصب وللمسؤوليات وكذلك المنافع المادية والمعيشية. ومن المعتاد هنا التركيز على توزيع المقاعد النيابية بما يوازي حجم واهمية كل من هذه الجماعات، وكذلك توزيع المناصب الرئاسية والوزارية. الا ان هذا يمثل جانبا محدودا ولو مهما من تطبيق النسبية. فلا يكفي ان تتمكن فئة معينة من ايصال ممثليها الى المناصب الرئاسية او حتى الوزارية بينما تبقى مشاركتها ناقصة في الادارات الوطنية والمحلية. ففي هذه الحالة يخشى من ان تكون مساهمتها في الشأن العام شكلية او هامشية. وتلافيا لذلك فان الديمقراطية التوافقية تقتضي اشراك ممثلي الفئات الرئيسية في سائر السلطات بما في ذلك الادارة المدنية والامنية. كذلك يطبق هذا التوزيع على سائر المستويات وصولا الى المجالس والادارات المحلية. اضافة الى ذلك تعمل الدولة على ضمان حصول كافة الفئات الاجتماعية على نصيب عادل من المنافع ومن الناتج العام للبلد ومن ثرواته الطبيعية ومن المشاريع العامة التي تنفذها الدولة.

■ ب. اشراك الفئات المؤتلفة في آليات ومواقع صنع القرار وبصورة تتناسب مع حجمها واهميتها. مثل هذه المشاركة تضمن صنع القرارات عن طريق التوافق والاجماع. الا ان الديمقراطيين التوافقيين يلاحظون ان امكانيات الاجماع والتوافق تنخفض بصورة ملحوظة اذا كان الائتلاف ثنائياً. في هذه الحالة لا بد من اعتماد الآليات الاكثرية اي التصويت. الا انه من

المستطاع هنا ايضا، حسب اعتقاد التوافقيين، الوصول الى توافق على القرارات عبر اسلوب الصفقات اعلاه او عبر تفويض قادة الجماعات الرئيسيين بالتفتيش عن القواسم المشتركة وبالوصول الى التفاهم. هذا الاسلوب يحيل احيانا القضايا الساخنة والمعقدة من المجالس الوزارية او النيابية الى الهيئات الائتلافية مثل لجنة الائتلاف التي شكلت في النمسا وتشيكوسلوفاكيا سابقاً.

يبدي بعض علماء السياسة تحفظاً على تطبيق النسبية لانها تفسح المجال امام تكاثر وتضخم عدد الاحزاب كاورام تهدد النظام الديمقراطي (Lijphart, 1984: p.156). ويترك تضخم الاحزاب هذا المجال واسعا امام الحكام الاوتوقراطيين لتقليل دور الاحزاب في البلاد ولتكوين احزاب صورية تنال من دور الاحزاب التي تمتلك قاعدة حقيقة حتى ولو كانت صغيرة العدد، وتحول العملية الديمقراطية الى عملية شكلية تفتقر الى الجدية والصدقية (الصلح، ٢٠٠٦: ١-٥١). بيد ان التوافقيين يرون انه من الممكن استخدام الادوات القانونية مثل قوانين الانتخاب والاحزاب من اجل تلافي هذه الحالة. فبعض الدول تشترط على الاحزاب التي تدخل الانتخابات ان تنال حدا ادنى من الاصوات لا يقل عن الخمسة بالمئة حتى يسمح لها بدخول البرلمان.

القسم الثاني:
الديمقراطية التوافقية في لبنان

اولاً. التطور التاريخي للنظام السياسي اللبناني

١. لبنان في العهد العثماني

تتباين الآراء حول التاريخ الذي نشأ فيه النظام السياسي اللبناني بشكله الراهن. الاعتقاد الشائع هو انه بوشر به مع استقلال لبنان عام ١٩٤٣ (Mawad, 2005: pp.1-2)، بينما يظنه البعض انه بدأ عام ١٩٢٠ مع نظام الانتداب (Tueini, 1993: pp.1-9). ولكن اكثر الدراسات التاريخية ترده الى اواسط القرن التاسع عشر (الصليبي، ١٩٧٨: ص. ٩٦-٩٩، رباط، ٢٠٠٢ (٢): ص٩٢٦، ٩٣٠، قرم، ١٩٩٨: ص. ٣٥٥، الجسر، ١٩٧٨، ص. ٤٤، فارس، ١٩٨٠: ص. ٥٧- ٦٨). وتقرن هذه الدراسات الاخيرة نشأة هذا النظام بمعطيات ومتغيرات متعددة. ومن المعطيات التي يذكرها المؤرخون في هذه الدراسات نظام الملة الاسلامي-العثماني الذي قضى باعطاء الطوائف الرئيسية نوعاً من الاستقلال الذاتي (قرم، ١٩٩٨: ص. ٣٥٢). اما المتغيرات فيذكر في مقدمتها النظام الذي اقامه ابراهيم باشا المصري في لبنان والذي منح المسيحيين حقوقاً لم يكونوا يتمتعون بها من قبل، و كذلك المتغيرات التي طرأت على اوضاع المسيحيين اذ زاد عددهم وانتشر العلم بينهم بفضل نشاط الارساليات الاوروبية في المنطقة وتحسنت اوضاعهم الاجتماعية وازداد نفوذ مؤسساتهم الدينية وارتفعت وتيرة مطالباتهم بالحقوق السياسية. كذلك تقرن الدراسات التاريخية بداية النظام السياسي بظاهرة توسع التغلغل الاوروبي في الامبراطورية العثمانية في ظل المطالبة بالاصلاح السياسي وحماية الاقليات الدينية (الصليبي، ١٩٧٨: ص. ٨٨-٨٩، ٦١).

استجابة الى هذه العوامل، عمدت السلطات العثمانية بالتفاهم مع الفاعلين الدوليين والمحليين الى تطبيق اصلاحات سياسية وادارية حملت في طياتها ارهاصات الديمقراطية التوافقية في لبنان وقد تجلت في امرين رئيسيين: **الاول، هو قيام مجالس تمثيلية كانت مهمتها مساعدة الحكام المحليين على ادارة البلاد، خاصة في مجالي المال والقضاء. الثاني، هو تشكيل هذه المجالس من ممثلي الطوائف الرئيسية بما يتناسب مع عدد ابناء هذه الطوائف بين مجموع السكان.** واعتبرت هذه النسب اساسا لتوزيع المناصب والوظائف في الادارة (الحكيم، ١٩٨٠، ص. ١٦-١٨). طبقت هذه الاجراءات في جبل لبنان بادئ الامر ثم في ولاية بيروت بعد اقرار دستور عام ١٩٠٨. (الحكيم، ١٩٨٠: ص. ٢٧).

رغم اهمية تلك المجالس المحلية، فان الاهم في الاصلاحات التي ادخلت عام ١٩٠٨ هو استحداث مجلس المبعوثان (البرلمان) العثماني الذي بات محوراً ومعبراً عن الحياة السياسية في الامبراطورية خلال المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى. وكان اختيار النواب يتم على

اساس التمثيل الطائفي (الحكيم، ١٩٨٠، ص. ١١٣). الا ان الانقسامات داخل مجلس المبعوثان لم تكن على اساس طائفي بحت. بل انقسم المجلس الى حزبين رئيسيين: "حزب الاتحاد والترقي" و"حزب الحرية والائتلاف". وكان من ابرز واهم اوجه الافتراق بين الحزبين الاصلاحيين هو الموقف من الاقليات الدينية والقومية والاثنية. ففي حين كان الاتحاديون متأثرين بافكار القوميين الايطاليين والفرنسيين المتشددين الميالين الى توحيد البلاد "من فوق"، كان الائتلافيون اقرب الى التأثر بافكار الليبراليين الانجلو-سكسون ويدعون الى اللامركزية في الاطار العثماني.

ناصر كثيرون من سكان الولايات العربية العثمانية الائتلافيين، بل ان بعض اللبنانيين كان من المساهمين في تأسيس "الحرية والائتلاف" وقيادته. ولما ادت التطورات العثمانية الى نجاح الاتحاديين في السيطرة على الدولة وفي القضاء على الائتلافيين والى اضطلاعهم ببرنامج تتريك سكان الاراضي والولايات والمتصرفيات العثمانية، اتجه اكثر اللبنانيين الى بناء منظماتهم السياسية الخاصة والى المطالبة بكيان مستقل يعبر عن هوياتهم الوطنية. وخلال العهد العثماني كانت هذه المطالبة اساسا لتحالف واسع بين القيادات التي سوف تشكل في المراحل اللاحقة النخبة السياسية في لبنان. وعمق النضال المشترك ضد برنامج التتريك والاعدامات التي نفذها الاتحاديون بحق عدد من هذه القيادات الشعور بالتضامن والتآلف بين من افلت منهم من احكام الاعدام هذه. الا ان هذه المشاعر لم تكن كافية للاجابة عن العديد من الاشكاليات والقضايا العالقة في اذهان المطالبين بزوال الحكم العثماني. ولم تلبث هذه الاشكاليات ان اطلت بقوة على المسرح بعد انهيار الامبراطورية العثمانية.

٢. الجمهورية الاولى: لبنان في العهد الانتدابي

بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، انقسم سكان المناطق التي سيتشكل منها لبنان الى فريقين: واحد طالب بقيام دولة وطنية لبنانية، وكان اكثره من المسيحيين، وآخر طالب بدولة وطنية عربية، وكانت غالبيته من المسلمين (الصليبي، ١٩٨٠: ص. ٢١٥، الخوري (١)، ١٩٦٠ : ص. ٩٥-٩٦). ولما وضع المنتصرون في الحرب الكبرى لبنان تحت الانتداب الفرنسي، انتصر الفرنسيون للفريق الاول ليس فقط باعلان الدولة اللبنانية، ولكن ايضا باعلان جمهورية لبنان الكبير ضمن "حدودها التاريخية والطبيعية".

وعملاً بالمبادئ التي نشأ على اساسها نظام الانتداب كان على السلطات الفرنسية ان تستحدث مجلساً تمثيلياً يكون قناة للتعاون والتفاهم مع السكان (Longrigg, 1968: pp.376-378)،

كذلك كان عليها ان تضع دستوراً للبلاد خلال ما لا يزيد على ثلاثة سنوات من بدء الانتداب. ونفذت سلطات الانتداب الامرين فشكلت مجلساً تمثيلياً تحول مع صدور الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الى مجلس نيابي.

تضمن الدستور اللبناني المادة ٩٥ و٩٦ اللتين اقرتا "بصورة مؤقتة" "تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة" (زين، ١٩٩٣: ص. ٩٥). ويعتبر بعض المعنيين بالدراسات اللبنانية الذين يرجعون بداية الديمقراطية التوافقية الى مرحلة الانتداب ان هذه المادة هي التي ارست جذورها. ولربما كان ذلك صحيحاً في النصوص القانونية والدستورية المتوفرة في ميثاق عصبة الامم والمبادئ التي قام عليها نظام الانتداب، وكذلك في الدستور اللبناني. غير ان الامر كان مختلفاً في الواقع. ذلك ان الجمهورية اللبنانية الاولى التي، ضمت عدداً متساوياً تقريباً من القوميين اللبنانيين ومن القوميين العرب اللبنانيين لم تشهد "الائتلاف الكبير" كما هو الامر في الديمقراطيات التوافقية.

اما الفيتو المتبادل، فقد طبق ولكن على نحو مختلف تماماً عن تطبيقه في انظمة الديمقراطية التوافقية. اذ مارسته سلطات الانتداب ضد الفريق الثاني من اللبنانيين. كذلك ومارسه هذا الفريق ضد سلطات الانتداب وضد اللبنانيين الذين تعاونوا معها اذ اتخذ موقفا سلبيا ضد نظام الانتداب وما تأسس عليه. اما العلاقة بين فريقي السياسة اللبنانية فكانت امتداداً للعلاقة مع سلطات الانتداب. وفي منتصف الثلاثينات، وعلى اثر متغيرات دولية واقليمية ومحلية، بدأت مرحلة مراجعة للعلاقة بين الفريقين لم تلبث ان بلغت مداها خلال الحرب العالمية الثانية (الخلاق، ١٩٨٣ ص. ٧٣-٨٩). ودخلت هذه المراجعة امتحانات صعبة عندما تأهب لبنان لاول مرة منذ بدء مرحلة الانتداب لاجراء انتخابات عامة خلال صيف ١٩٤٣ بعد تعطيل الحياة النيابية لعدة سنوات. وخرج اللبنانيون من هذا الامتحان بنجاح بعد ان توصل جناح رئيسي من القوميين اللبنانيين، من جهة، والقيادات الرئيسية من القوميين العرب اللبنانيين من جهة ثانية الى التفاهم على "ميثاق وطني" اعتبر لبنان بموجبه وطنا "ذي وجه عربي" وكذلك حول مسألة النسبية في التمثيل الطائفي والنيابي (ضاهر وغنام، ٢٠٠٢، ص. ١٧١). واسفرت الانتخابات العامة عن تبلور "ائتلاف كبير" قاد معركة ناجحة من اجل الاستقلال.

٣. الجمهورية الثانية: لبنان في العهد الاستقلالي

الائتلاف الكبير الذي قاد معركة الاستقلال لم يلبث ان بدأ يتفكك ويتراجع تحت وطأة تحديات عديدة واجهت العهد الجديد. ومن التحديات التي واجهت الائتلاف الاستقلالي الكبير ما كان

راجعاً الى طبيعته الشخصانية. ذلك ان هذا التحالف ضم زعماء تمتعوا بمكانه سياسية مرموقة وتأييد شعبي واسع بين اللبنانيين. الا انهم لم يكونوا يقودون احزابا منظمة وفاعلة تستطيع ان تضمن ولاء المواطنين للائتلاف ولسياسته في الحكم. كما تضمن ايضاً استمراره. وينطبق هذا التوصيف بصورة خاصة على القوميين العرب اللبنانيين الذين كانوا طرفاً في الائتلاف الكبير. فعلى الاقل كان القوميون اللبنانيون الشركاء في الائتلاف من مناصري الرئيس الخوري متجمعين في الكتلة الدستورية. اما الجناح القومي العربي اللبناني في النخبة الحاكمة فكان ممثلاً بزعماء كاريزماتيين يحظون بتأييد شعبي واسع ولكنهم يفتقرون الى الحزب العصري الذي يضمن استمرار الائتلاف. وهكذا اصيب الائتلاف الكبير بتعثر كبير بعد ان غاب اركانه الاساسيين اما عن الحياة او عن الحكم.

وواجهت النخبة الاستقلالية معضلات فكرية وسياسية كان من اهمها المفارقة في الموقف تجاه النظام السياسي اللبناني. فمن جهة كان عليها وفقا لمقتضيات الديمقراطية التوافقية ان تعمل اولا على تمتين روح الشراكة والتساهل والاعتدال بين اطراف الائتلاف الكبير، وان تعمل ثانيا على تعميق ولاء مؤيديها وجماهيرها للاسس التي قامت عليها هذه الشراكة (Norris, 2005: pp. 1-41). ولكن النخبة الاستقلالية لم تتمكن من تحقيق هذه المهمات على النحو المطلوب. فلم تتمكن من توطيد الائتلاف على النحو المطلوب. ولا هي استطاعت ترسيخ الاقتناع الشعبي بالمبادئ التي قام عليها الميثاق الوطني اللبناني ترسيخاً كافياً. ولعل هذا القصور كان عائداً في بعض اسبابه الى التناقض الذي كان يطبع موقف تلك النخبة من الديمقراطية التوافقية. فهي من جهة كانت تتبنى مقوماته التوافقية. ولكنها كانت، من جهة اخرى، تعارض "الطابع الطائفي" لذلك النظام. فالبيان الوزاري الاول لحكومة الاستقلال اعتبر ان الطائفية "...تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني"، وانها كانت "اداة لكفالة المنافع الخاصة... ولايهان الحياة الوطنية" ووعد البيان اللبنانيين بالغائها ولكن دون ان يوضح الطريق الى تحقيق ذلك الهدف (ملحة، ص. ٢٢-٢٣).

وكان التحدي الابرز الذي واجه النخبة اللبنانية خلال الجمهورية الاولى هو مسألة التعبير عن صيغة لبنان ذي الوجه العربي. وكان الجانب الاكثر استثارة للجدل على هذا الصعيد هو الموقف تجاه علاقات لبنان ببعض الدول والقضايا العربية. وخلال الاربعينات ومطلع الخمسينات كان الجدل يدور بين اطراف النخبة الحاكمة. وكان هؤلاء يقبلون اساساً بخصوصية عروبة لبنان التي تعفي اللبنانيين من تحمل مسؤوليات اقليمية ودولية موازية لتلك التي تتحملها الدول العربية الاخرى (الصلح، ١٩٧٥: ص. ٦٧-٦٨). الا ان هذا الواقع ما لبث ان اخذ يتغير بعد ان طرأت متغيرات دولية وعربية اثرت تأثيراً بالغاً على الاوضاع السياسية اللبنانية وعلى مسار الديمقراطية التوافقية في لبنان. وما لبثت هذه المتغيرات

ان ساهمت في تعبيد الطريق امام انتهاء الجمهورية اللبنانية الثانية كما عرفها الذين عايشوها، وقيام الجمهورية الثالثة.

٤. الجمهورية اللبنانية الثالثة: ١٩٥٨-٢٠٠٥

نشأت الجمهورية الثالثة وسط تطورات دولية وعربية كبرى. فعلى الصعيد الدولي آذنت حرب السويس عام ١٩٥٦ بانحسار نفوذ الدول الاوروبية الكبرى من منطقة شرق المتوسط ومن لبنان، وبمحاولة الولايات المتحدة 'ملء الفراغ' الناجم عن ذلك الانحسار وبسط نفوذها على المنطقة عبر "مشروع آيزنهاور". واصطدم هذا الاتجاه الاميركي بمقاومة مزدوجة من دول الكتلة الشرقية، ومن الراديكالية العربية التي تمكنت عام ١٩٥٨ من الامساك بمقاليد الامور في ثلاث دول عربية رئيسية مصر وسوريا حيث اعلنت الوحدة بينهما وفي العراق حيث قامت الجمهورية العراقية على انقاض النظام الملكي.

والقت هذه التطورات بثقلها على نظام الديمقراطية التوافقية في لبنان الذي بات يواجه تحديات خارجية قوية ساهمت في بلورة استقطاب حاد داخل النخبة السياسية اللبنانية التي انقسمت القيادات السياسية مرة اخرى الى فريقين: واحد يماشي السياسات الغربية ويعتمد عليها، وفريق آخر يماشي الراديكالية العربية ويستند الى دعمها. وفي غمرة "هذا الانقسام بدا وكأنه من الصعب بل من المستحيل التوافق على ترجمة صيغة" لبنان ذي الوجه العربي. الا ان المراجعة المتأنية للاوضاع السائدة آنذاك لا تؤكد هذه النظرة. فالادارة الاميركية التي رغبت في ضم لبنان الى "مشروع ايزنهاور" لم تمارس ضغطاً شديداً عليه لكي يرضخ لهذه الرغبة. بالمقابل، فان الراديكاليين العرب الذين كان يقودهم آنذاك الرئيس المصري عبد الناصر لم يطالبوا لبنان بالانضمام الى الوحدة المصرية-السورية (قرم، ١٩٩٨،ص.: ٣٥٩، بيضون، ٢٠٠٤: ص. ٥١-٥٧). ولعله كان من المستطاع التوصل الى حل توافقي لمواجهة التحديات الخارجية لولا بروز خلاف داخلي حول مسألة التجديد لرئيس الجمهورية اللبنانية. فكان ان تضافرت العوامل الخارجية مع الداخلية على دفع فريقي السياسة اللبنانية الى الاحتكام الى السلاح عام ١٩٥٨ من اجل حسم الصراع بينهما.

لم ينجح اي من هذين الفريقين في حسم الصراع لمصلحته فخرجا منه في ظل شعار "لا غالب ولا مغلوب"، ومع الاقتناع بانه لا مناص من تجديد روح الشراكة والميثاق التي ميزت الجمهورية الثانية. الا انه كان على الذين اضطلعوا بهذه المهمة ان يواجهوا واقع المتغيرات العربية والاقليمية. فالراديكالية العربية انتزعت المبادرة في المشرق العربي وتعاظم نفوذها في لبنان بحيث بدت احيانا وكأنها طرف في الشراكة المحلية فيه. وفي بلورة خيارات العروبيين

اللبنانيين. ولم تكن التأثيرات الخارجية سواء كانت عربية ام غربية بعيدة عن لبنان، ولكن الجديد في الامر هو الحجم الاستثنائي لتأثير الراديكالية العربية على الشراكة اللبنانية، وطابعها الراديكالي بالذات. هذه المتغيرات الداخلية والخارجية اثرت على النظام الديمقراطي التوافقي اللبناني عبر الحقبتين الرئيسيتين التاليتين:

المرحلة الاولى: ١٩٥٨-١٩٧٠

بدأت تلك الحقبة بتفاهمات دولية واقليمية ومحلية كان من نتائجها وصول اللواء فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية اللبنانية. واتسم "النهج الشهابي"، كما دعي من قبل مؤيديه، بالسعي الى تجسيد المبادئ التي قام عليها الميثاق والديمقراطية التوافقية من خلال تركيب ائتلاف حاكم جديد اراده الشهابيون ان يضم ممثلين فاعلين لشتى "العائلات اللبنانية الروحية"، وللقوى المحافظة والاصلاحية، وللقوميين العرب وللقوميين اللبنانيين (Rondot, 1966: p.139). كذلك بدا تجسيد تلك المبادئ في الحرص على التفاهم بين الرئاسات الثلاث، والتقيد بقاعدة الشراكة والتساوي في التعيينات الادارية (فارس، ١٩٨٠: ص. ١٧٩، قرم، ١٩٩٨: ص. ٣٥٩) وفي السياسات المالية والمشاريع العامة. هذا فضلاً عن اتباع سياسة خارجية منسجمة مع التوازنات المحلية والاقليمية والدولية. من جهة اخرى، سعت "الشهابية" الى "تجديد الميثاق" عبر تحديث الادارة واعتماد سياسة تنموية نشيطة افادت المناطق الريفية حيث تقطن الطوائف المهمشة، وتعزيز للمؤسسات التربوية والتعليمية.

وحقق النهج الشهابي نجاحات ملموسة بحيث بدت الاوضاع اللبنانية وكأنها تسير باتجاه تحقيق نبؤة التوافقيين حول الديمقراطية التوافقية التي "تنفي نفسها بنفسها" وتمهد للانتقال الى نوع آخر من النظم السياسية. وكرست هذه النجاحات لبنان كنموذج وشاهد عالمي على صواب الديمقراطية التوافقية وفوائدها في حل مشاكل الحكم في المجتمعات التعددية. ولكن هذه النجاحات ما لبثت ان اصطدمت بمعطيات داخلية واقليمية متعددة، منها اتكال الشهابيين على المؤسسة العسكرية لضمان استمرار البنى السياسية والادارية التي شيدوها، والتطورات العربية التي تمثلت بحرب عام ١٩٦٧، وتمركز المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد اخراجها من الاردن، الامر الذي سعر الصراع الداخلي بين فريقي السياسة اللبنانية التاريخيين، ووفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي مثل الراديكالية العربية ولكنه عمل في نفس الوقت كضامن وطرف في الشراكة اللبنانية.

المرحلة الثانية: ١٩٧٠-٢٠٠٥

التطورات العربية التي لحقت بالحقبة الاولى لم تخفف من اثر الراديكالية العربية على الاوضاع اللبنانية وانما ادخلتها مرحلة جديدة كان الفارق الحاسم فيها هو الموقف من الصراع العربي-الاسرائيلي. ففي الحقبة الاولى توصلت الاطراف العربية ممثلة بما دعي بدول

الطوق بصورة خاصة الى تحديد دور لبنان في الصراع العربي-الاسرائيلي على نحو يراعي الصيغة التي اتفق عليها عندما اعتبر لبنان ذي وجه عربي. فلقد اعتبر لبنان رغم حدوده المشتركة مع اسرائيل، وبتبن من قبل الرئيس المصري عبد الناصر، دولة مساندة وليس دولة مواجهة. ترتب على ذلك تجنيب لبنان عبء انقسام داخلي حول حدود مشاركة لبنان في الصراع العربي-الاسرائيلي.

في الحقبة الثانية التي امتدت حتى عام ٢٠٠٥، تم التخلي، عمليا، عن صيغة الدولة المشاركة واستبدلت بصيغة جديدة حولت الجبهة اللبنانية-الاسرائيلية الى جبهة المجابهة الرئيسية مع اسرائيل. واقترن هذا التحول بمتغيرات كثيرة داخلية واقليمية ودولية مهدت له ونجمت عنه. فقد مهد له نمو احزاب اليسار في لبنان وسعيها الى انتزاع تمثيل القاعدة القومية العربية/الاسلامية داخل النخبة الحاكمة. كذلك مهد له ازدياد تأثير الراديكالية العربية الفلسطينية فالسورية في السياسة الداخلية اللبنانية وتنافسها هي، سواء عن وعي وتصميم او نتيجة او انسياقا مع ديناميكية التطورات المتلاحقة، مع اليسار في ذلك المضمار. ورافق هذه المتغيرات تجدد الجدل بين الاطراف اللبنانية والعربية حول هوية لبنان الوطنية وعلاقته بالمنطقة. ثم لم يلبث هذا الصراع ان ارتد على القضايا اللبنانية ففتحت في خضمه كافة ملفات العلاقة بين الطوائف اللبنانية والاسس التي قامت عليها. واخذ بعين الاعتبار التداخل بين مقومات الكيان اللبناني واتسع الصراع لكي يتناول بحدة غير عادية شتى قضايا العيش المشترك والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والامنية. ونالت الديمقراطية التوافقية نصيبا كبيرا من هذا الجدل اذ بدت هي نفسها سببا للفرقة والتباعد في الآراء والمواقف بدلا من ان تكون اطارا للتفاهم البعيد الامد او حتى المؤقت.

لقد تحولت هذه الصراعات، كما هو معروف وموصوف، الى اقتتال مسلح. وسواء كانت هذه الحرب، حربا بين اللبنانيين، ام حربا على اللبنانيين، ام حرب الآخرين على ارض لبنان، او حربا من اجل الآخرين، فانها في نهاية المطاف، لم تنته الا بتجديد "الميثاق" او "الصيغة" او بالاحرى الديمقراطية التوافقية اللبنانية. ولقد انطوت وثيقة الوفاق الوطني التي كرست نهاية الحرب اللبنانية على عدة فروقات ، مع "الميثاق الوطني" اللبناني الذي اتفق عليه عام ١٩٤٣. الميثاق تفاهم شفهي، والوثيقة مدونة ومعلنة. وبين الميثاق والوثيقة تباينات عديدة اخرى، الا ان الميثاق والوثيقة يجمعان على اربعة امور: الاول، هو بلورة مبادئ تنظم على اساسها الديمقراطية التوافقية اللبنانية. الثاني، هو الاعتقاد بان الديمقراطية التوافقية هي نظام مؤقت. الثالث، هو الاعراب عن رغبة الزعماء المتعاقدين على استبدال النظام السياسي اللبناني بنظام سياسي جديد. الرابع، هو الغموض في تحديد هوية النظام السياسي المرجّى، هذا مع الملاحظة ان وثيقة الوفاق الوطني كانت اكثر وضوحاً من الميثاق الوطني على اصعدة مختلفة.

المرحلة الثالثة: ٢٠٠٥-

هناك اتفاق على ان خروج القوات السورية من لبنان مثل نقطة تحول مهمة ليس في تاريخ العلاقات السورية-اللبنانية فحسب، وانما ايضاً في الاوضاع السياسية اللبنانية الداخلية، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على مستقبل الديمقراطية التوافقية في لبنان. واذا كان من الصعب ان يتنبأ المرء بالمصير القريب للاوضاع السياسية في لبنان، الا انه ليس من الصعب ترجيح بقاء الديمقراطية التوافقية اللبنانية. ولا يستمد هذا الترجيح مسوغه من التجارب التاريخية المتعددة التي آلت الى استمرار هذه الصيغة فحسب، ولكن استنادا الى توفر العوامل المساعدة على قيامها واستمرارها، وهي متوفرة، في نظر التوافقيين في لبنان ايضا. فالى اي مدى يصح هذا التقدير؟

ثانيا. العوامل المساعدة لقيام النظام الديمقراطي التوافقي في لبنان

١ .البنى والمعطيات

أ. حجم الدولة

يعتبر حجم الدولة اللبنانية، في نظر الديمقراطيين التوافقيين، ملائما الى ابعد حد مع متطلبات قيام النظام الديمقراطي التوافقي. فمن بين الدول التي اعتمدها ليبهارت في مقارنته الاولى اي ماليزيا، لبنان، هولندا، بلجيكا، سويسرا والنمسا، يحتل لبنان مرتبة البلد الاصغر من حيث المساحة. ففيما تبلغ مساحة لبنان ١٠٤٥٢ كلم مربعا، تبلغ مساحة اكبر الدول الست، اي ماليزيا ٣٢٩٧٥٨ كلم. مربع، وتبلغ مساحة البلد الاصغر ما قبل لبنان، اي بلجيكا ٣٠٥١٩ كلم مربع. كذلك فان لبنان هو الاصغر من حيث عدد السكان. ففي حين تقول الاحصاءات الاخيرة ان عدد سكانه لا يزيد عن ٣,٨٧٤,٠٥٠ نسمة فان عدد سكان سويسرا التي تاتي قبل لبنان مباشرة من حيث عدد السكان يصل الى ٧,٢٢٧,٠٠٠ اما ماليزيا وهي الاكبر من بين الدول الست من حيث عدد السكان فانها تضم ٢٠,٥٨١,٠٠٠ نسمة.

خلافاً لما يفترضه الديمقراطيون التوافقيون، فقد برزت احياناً نظرات تقلل من اهمية العلاقة بين حجم البلد، من جهة، وطبيعة دوره في العلاقات الدولية والاقليمية، من جهة اخرى. في هذا السياق كانت هناك مبالغة في تقييم حجم الاهتمام الدولي بلبنان، يقابلها مبالغة في

تقييم قدرة لبنان على التأثير على السياسة الدولية وفي الاوضاع الاقليمية، واستطرادا كان هناك انسياق الى التركيز والانجذاب الشديدين الى السياسة الخارجية على حساب القضايا الداخلية احياناً. كما نلمس في البيان الوزاري لاحدى الحكومات اللبنانية اذ وعد باعطاء السياسة الخارجية جل الاهتمام الحكومي استجابة للاولوية التي يعطيها اللبنانيون لهذه المسألة (ملحة، بدون تاريخ: ص. ٢٢١).

ولكن في التجربة اللبنانية ما يدل على ان النخب اللبنانية اخذت في بعض المراحل بما ينصح به الديمقراطيون التوافقيون. ففي المرحلة الشهابية التي وصلت فيها الهندسة التوافقية الى مستوى متقدم، ابتعدت النخبة اللبنانية الحاكمة عن المحاور الدولية بعد ان تراجعت عن التزامها بمشروع آيزنهاور، واتجهت الدبلوماسية اللبنانية الى التركيز على الجانب الوظيفي في العلاقات الدولية. بموازاة ذلك تبنت النخبة اللبنانية الحاكمة سياسة عربية عنوانها "مع العرب اذا تفاهموا وعلى الحياد اذا اختلفوا". وساعدت هذه السياسة على الاستقرار الداخلي لمدة عقد من الزمن على الاقل.

ب. التحدي الخارجي

خلافاً لما يقوله بعض الديمقراطيين التوافقيين من ان التحديات الخارجية التي تواجه الدول الصغيرة الحجم من شأنها ان تحث اطراف النخبة السياسية فيه على التفاهم، وخلافاً لما حدث فعلا في بعض الدول الاخرى، فان الصلة بين التحديات والضغوط الخارجية التي جابهت النخبة السياسية اللبنانية والتي مورست على لبنان، وبين اتجاه القيادات اللبنانية الى التفاهم والتوافق لم تسر دوماً في نفس السكة. وترتبط هذه الظاهرة، في تقدير بعض الديمقراطيين التوافقيين والمعنيين بالاوضاع اللبنانية، بعدد من الاسباب منها ما يلي:

١. ان القيادات اللبنانية لا تمتلك دوما ادراكا كافيا للمخاطر التي تواجه لبنان. ففي دراسة مقارنة نفذت عام ١٩٨٥ تناولت ستة بلدان تطبق الديمقراطية التوافقية هي سويسرا وبلجيكا وقبرص وماليزيا وافريقيا الجنوبية ولبنان، ظهر ان اللبنانيين هم الاقل وعيا لحجم الاخطار التي تجابه بلدهم (مسرة، ٢٠٠٦).

٢. ان اللبنانيين حتى ولو اتفقوا على تقييم لحجم التحديات او الاخطار الخارجية، فانهم قد لا يتفقون بالضرورة على تحديد مصدر تلك التحديات ولا على السياسة الانفع في التعامل معها. بالمقابل يعتقد عدد وافر من اللبنانيين ان التفاهم الوطني على تقييم واحد لهذه التحديات وعلى الموقف منها سوف يكون العامل الاهم في نجاة اللبنانيين من حروب متنقلة يتوارثها اللبنانيون من جيل الى جيل (الخازن ٢٠٠٦).

٣. حتى ولو كانت لدى القيادات اللبنانية الرغبة في التوصل الى تحديد مشترك للتحديات والى النية في التعامل الجماعي معها، فانها قد لا تتمكن، بالضرورة، من ترجمة هذه الرغبة والنوايا الى موقف ملموس. وتصل برندا سيفير في دراسة اعدتها حول اثر التحديات الاقليمية على مستقبل الديمقراطية التوافقية في لبنان الى استنتاجات قاسية ومتشائمة على هذا الصعيد، اذ تتوقع الا يتمكن الزعماء اللبنانيون من التوصل الى تفاهم حقيقي فيما بينهم، والا يعرف لبنان طعم الاستقرار ما لم يتم التوصل الى ايجاد حل شامل للقضية الفلسطينية (Seaver, 2000: p.24).

٤. وخلافاً لما يعتقده الديمقراطيون التوافقيون في كثير من الحالات فان التحديات الخارجية لا تدفع بالنخب المحلية الى التوافق، ولكن على العكس. فهنا قد تجد نخب حاكمة او نخب مضادة في التحديات الدولية من اجل عقد التحالفات مع طرف دولي او اقليمي من اجل تعزيز مكانتها الداخلية. هذا السلوك يدفع الاطراف المحلية الاخرى الى اللجوء الى دول كبرى منافسة للاحتماء بها مما يحول البلد المعني الى ساحة صراع محلية ودولية. وسواء تم تدخل الدول الكبرى بتخطيط منها ام استجابة لطلب من قبل بعض الاطراف في الدول الصغرى، ففي اكثر الاحيان تؤدي هذه التدخلات الى عرقلة قيام ديمقراطية توافقية في الاخيرة.

تدل بعض التجارب اللبنانية على ان تراجع التحديات والضغوط الدولية على لبنان وليس تعاظمها، له اثر ايجابي على تحقيق التوافق بين الزعماء اللبنانيين كما حدث عام ١٩٤٣. فلبنان لم يحقق استقلاله عند اشتداد الضغط الخارجي عليه، وانما بالعكس، اي عندما انحسر هذا الضغط بسبب التوازن الدقيق الذي كان يحكم النظام الدولي وانشغال الدول الكبرى في الحرب وتنافسها على كسب مودة اللبنانيين والعرب وتأييدهم (الصلح، ٢٠٠٦: ص١٦٥-١٨٩). كما تدل هذه التجارب على ان التحديات الدولية قد تقوي الديمقراطية التوافقية في لبنان، اذا كانت القيادات اللبنانية متفاهمة ومتوافقة قبل ظهور ونمو هذه التحديات، اما في غياب التفاهم بين هذه القيادات فليس هناك من دليل تاريخي يؤكد ان الضغط الخارجي سوف يدفع بها نحو التفاهم والتوافق.

ج. ميزان القوى

تصطدم عملية تحديد موازين القوى في لبنان بصعوبتين عمليتين:
الاولى، هي تحديد طابع هذه القوى اذ قد يتغير هذا الطابع بين مرحلة واخرى. ففي بداية السبعينات، اخذ التنافس في لبنان يتخذ طابعا مركبا. بدا التنافس احياناً وكأنه بين المسيحيين والمسلمين، او بين اليسار واليمين، او بين اللبنانيين والفلسطينيين او السوريين، او بين القوى العاملة وارباب العمل، او بين الاحزاب المنظمة والقيادات المستقلة، او بين

القوميين العرب اللبنانيين والقوميين اللبنانيين، او بين العلمانيين واللاعلمانيين، او بين المليشياويين واللامليشياويين، او كما وصفه احد السياسيين اللبنانيين "بين المقاتلين والمقتولين"! وفي خضم هذه الصورة المركبة لم يكن من السهل تحديد الفئات التي نعتبرها الاهم والابرز في الواقع اللبناني.

ثانياً، ان لبنان يفتقر الى الاحصائيات الكافية التي تحدد بدقة حجم كل فئة من الفئات التي يتكون منها الشعب اللبناني. ولئن توفرت احصائيات حول حجم القوى العاملة، فانه ليس من السهل العثور على احصائيات دقيقة حول حجم الفئات الطائفية والاثنية والحزبية في لبنان. فالاحصاء المعتمد للطوائف اللبنانية يرجع الى عام ١٩٣٢.

ولكن مع اخذ هاتين الصعوبتين بعين الاعتبار، ومع مراعاة الواقع اللبناني الراهن، يمكن القول بان الفئات الطائفية هي الاكثر حضورا في الحياة العامة من بين الفئات اللبنانية ال ١٨، و "ان لبنان كله اقليات" (مسرة، ٢٠٠٦). الا ان هذه الطوائف ليست متساوية في الحجم والتأثير. فالرواية الشائعة للتاريخ السياسي اللبناني تعتبر ان ميثاق عام ١٩٤٣ كان اتفاقاً بين المسيحيين والمسلمين، وبين الموارنة والسنة بصورة اكثر تحديداً. كما تقول هذه الرواية ايضاً ان وثيقة الوفاق الوطني هي نتاج تفاهم بين فئات رئيسية ثلاث هي الموارنة والشيعة والسنة.

هذه الفئات لا تعمل مثل القاطرة في علاقتها مع الفئات الاخرى التي يتكون منها المجتمع اللبناني، ذلك ان الفئات الاخيرة ليست معدومة التأثير على الواقع السياسي. فهناك فئات لبنانية لعبت، بسبب قدراتها الاقتصادية او تماسكها او انضباطها او فاعلية احزابها دوراً مهماً واستراتيجياً يفوق حجمها العددي. وقد يختلف تأثير هذه الفئات مع اختلاف الظروف والمتغيرات التي يمر بها المجتمع اللبناني. ففي الحالات العادية تبرز اهمية الفئات المتميزة بقدرتها الاقتصادية او في تقدم افرادها العلمي، وفي المواسم الانتخابية تبرز اهمية الطوائف المتميزة بفاعلية منظماتها السياسية والمدنية، وفي المواجهات العسكرية تبرز اهمية الفئات المتميزة بالانضباط والبأس القتالي. الا ان هذا كله لا يلغي وجود تراتبية في ميزان القوى بحيث تقف على رأس الهرم السياسي اللبناني فئات قليلة تطورت من اثنتين الى ثلاث كما اشرنا اعلاه. فاذا تفاهمت هذه القوى الرئيسية على بعض المواقف والمشاريع امكنها حمل الفئات الاخرى على قبول ما اتفقت عليه.

ما ينطبق على الفئات الطائفية والمذهبية هنا ينطبق ايضاً، في المرحلة الراهنة، على الاحزاب السياسية خاصة وان اكثر الاحزاب السياسية تحولت في السنوات الاخيرة الى منظمات تنطق باسم الطوائف والمذاهب التي يتكون منها المجتمع اللبناني، فتعمل على

بلورة حاجات ومطالب المنتمين الى هذه الطوائف والمذاهب والنطق باسمها والسعي الى احقاق مطالبها.

ان هذا التطور يعني، بالمعيار الديمقراطي التوافقي، تحسناً في فرص نجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان. اي انه يحد من اعتقاد اية فئة بانها سوف تتمكن من الحاق هزيمة ساحقة بالطرف الآخر وانها، بالتالي، قادرة على التفرد بحكم البلد، او على الحاق فئة او فئات اخرى بها كشريك او شركاء ثانويين في الحكم. فاذا صحت هذه النظرة، علينا ان نتوقع ان يكون ارتفاع عدد الفئات اللبنانية الرئيسية الى ثلاث بدلاً من اثنتين عاملاً في لجم التوترات الفئوية في لبنان والتقليل منها، ومن ثم في توفير فرصة افضل لنجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان.

د. التباينات الواضحة

ان المجتمع اللبناني لا يتصف بالتعددية على اصعدة كثيرة فحسب، ولكنه يتصف ايضا بالتطابق بين اوجه التعددية هذه، وكذلك بنمو هذه الظاهرة. وهذا التطابق المتنامي يقيم فواصل بين اللبنانيين ويعزلهم عن بعضهم البعض. وكثيرا ما ينظر المعنيون بموضوع الاندماج الوطني الى هذه الفواصل كعقبات تعرقل بناء الاوطان وتعيق بناء دول قوية عصرية. الا ان الاتجاه العام السائد بين التوافقيين هي ان هذه الفواصل قد تكون وفي اغلب الاحوال، عوامل مساعدة لتوطيد الديمقراطية التوافقية في المجتمعات ذات الطابع التعددي.

فهناك تطابق بين الانقسامات ذات الطابع المهني والانقسامات ذات الطابع الطائفي. فنجد ان بعض الطوائف تمثل في مهن معينة بنسبة اكبر من حجمها العددي في المجتمع، بينما تقل نسبة تمثيلها في نمط آخر من المهن عن حجمها العددي بين السكان. ويجدر بالذكر ان هذه الملاحظة لا تنطبق على وظائف الدولة بمقدار ما تنطبق على القطاع الخاص اي ان التطابق بين التمايزات الطائفية، من جهة، والتمايزات المهنية هي اوضح منها في القطاع الخاص مما هي في وظائف الدولة (لبكي، ٢٠٠٥، ١٣٠). ولقد اسفر هذا التطابق بين التمايز المهني والطائفي عن تداخل مستمر بين الوعي الطبقي والاجتماعي، من جهة، والولاء الطائفي، من جهة اخرى. هكذا نرى، على سبيل المثال، ان العامل الذي ينتمي الى طائفة معينة يكون اكثر استعدادا للانخراط مع رب العمل في تجمعات ونشاطات واحدة ذات طابع عام منه استعدادا للاشتراك مع عمال ينتمون الى طوائف اخرى في مثل هذه التجمعات والنشاطات (رباط، ٢٠٠٢ ص. ٨٩٨، النهار ١٩٩٤/٠٤/١١).

ويعزو البعض هذا التمايز الى تطابق آخر بين التمايز الثقافي والتعليمي من جهة، والتمايزات

والتباينات الطائفية والمذهبية. ولقد نما هذا التطابق بين الانقسامات الدينية والمذهبية من جهة، والتمايزات الثقافية والتعليمية على امتداد التاريخ اللبناني وتكرس مع تنامي وانتشار الخدمات التي لبثت تقدمها المؤسسات الدينية والمذهبية في مجالات التربية والتعليم والثقافة، كما ترسخ ايضا مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نجمت عن تقديم مثل هذه الخدمات. ذلك انه، اي الخدمات، لعبت وتلعب دورا مهما في تعبيد الطريق امام صعود الطوائف وتمكين ابنائها وبناتها وتأهيلهم لمنافسة الآخرين في سوق العمل، وكذلك في تعزيز مكانة الطائفة في السلم الاجتماعي والسياسي (Hanf, 1993: p.98). ويؤكد هذا التفسير للتطابق بين التمايز التعليمي، من جهة، والفروقات الطائفية، من جهة اخرى، اهمية الثقافة في لبنان على كل صعيد، اجتماعي وسياسي.

وبموازاة التطابق في المجالات الطائفية والثقافية والاجتماعية، تزايد خلال السبعينات والثمانينات في لبنان الفرز السكاني وما اعتبره البعض ظاهرة "الغيتوات" اللبنانية ذات الملامح الطائفية والاجتماعية والثقافية الخاصة (قرم، ١٩٩٨: ص. ٣٦٤). وكان هذا الفرز، في اغلب الاحيان نتيجة تهجير قسري مورس خلال الحرب تعرض له قرابة ٨٣٠,٠٠٠ لبناني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ (لبكي، ٢٠٠٥: ص. ٥٥).

في ظل هذه المعطيات اشتدت النزعة الى تكوين احزاب تمثل الطوائف اللبنانية على حساب الاحزاب والتجمعات التي تمثل قطاعات اجتماعية وعقائد سياسية عابرة للطوائف وللمذاهب. وحيث ان النمط الاول من الاحزاب يعكس بدقة في نظر الديمقراطيين التوافقيين الواقع التعددي للمجتمع اللبناني، لذلك فانهم لا يعتبرونه، كما اشرنا اعلاه، ظاهرة سلبية، بل بالعكس يجدونه امرا ايجابيا اذ تتمكن هذه الاحزاب عندها من بلورة الحاجات والرغبات الشعبية وتنظيمها ومن ثم التأليف بينها. وهذا ما يمكن البناء عليه، من وجهة نظر توافقية، للوصول الى التفاهم بين الطوائف والوصول الى قواسم مشتركة بين ممثليها بما يحد من التوترات الفئوية ويساعد على الاستقرار الديمقراطي (Lijphart, 1977: pp.42, 61-62, 86).

٢. دور الفاعل – النخبة السياسية

يسند الديمقراطيون التوافقيون مثل ليبهارت ونوردلجينجر الى النخبة السياسية دورا رئيسياً في تأسيس النظم الديمقراطية التوافقية واستمرارها ونجاحها (Parry, 1987: pp. 132-133). شرط ان تتوفر فيها المواصفات المطلوبة ليس لحكم البلاد فحسب، وانما للاضطلاع ايضاً بدور الهندسة التوافقية لها، كما اشرنا اعلاها. من هذه المواصفات التي هي من خصائص اية نخبة سياسية عادة الخلفية الثقافية والاجتماعية المشتركة، والاستعداد لتجديد

نفسها عن طريق استيعاب القوى الصاعدة في المجتمع وتسهيل اندماج ممثليها في النخبة، هذا فضلا عن امتلاك ثقافة ديمقراطية متينة.

التجربة السياسية اللبنانية تدل على ان هذه المواصفات توفرت احياناً لدى النخب التي حكمت لبنان في بعض مراحله ولكنها لم تتوفر على النحو المطلوب في مراحل اخرى. فالنخبة السياسية التي وضعت الميثاق الوطني نمت في بيئة ثقافية واجتماعية متقاربة ومتجانسة تكرست تاريخيا عبر تعاون افرادها في العمل من اجل استقلال لبنان خلال المرحلتين التركية والفرنسية. غير ان النخبة السياسية ما لبثت ان بدأت تفقد هذه الخاصة بعد ذهاب الجيل الاستقلالي الاول، اذ بدأت تفد الى ميدان العمل السياسي قيادات جديدة كانت تنتمي الى بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة ومتنوعة. ورغم الطابع الديمقراطي للنظام السياسي في لبنان، والطابع المفتوح للمجتمع اللبناني، ورغم ان بعض هذه القيادات تمكن من الانضمام الى صفوف النخبة الحاكمة، الا ان قسما واسعا من هذه القيادات الجديدة بقي خارج اطارها.

ولم يكن الاضطلاع بهذا الدور سهلاً اذ ان لهذه الهندسة منطقاً صارماً يطال ادق تفاصيل العمل السياسي وسلوك النخب والزعماء. فالهندسة التوافقية تنطلق من مسلمات متفق عليها بين الزعماء والقيادات لكي تشمل تنبها للمصالح الوطنية العليا، وتدقيقا في اختيار المواقف ووسائل العمل واساليب التحرك السياسي والشعبي. وفي بلد مثل لبنان يضم ١٨ طائفة دينية واثنية معترف بها، فان الهندسة التوافقية تطلبت وعيا عاليا ومعرفة عميقة بالحساسيات الفئوية دينية كانت ام مذهبية ام اثنية، ومراعاة لهذه الحساسيات وللمشاعر العامة في اختيار الشعارات والمصطلحات والرموز. كذلك تتطلب الهندسة التوافقية استعدادا للتنازل والمساومة وللوصول الى حلول مبتكرة وخلاقة لمعضلات طارئة ومستوطنة، هذا فضلاً عن التأهب لتقديم التضحيات اذا اقتضت الضرورات التوافقية.

وفي التجارب اللبنانية العديد من الامثلة التي تشهد باستعداد الزعماء التوافقيين اللبنانيين على تقديم مثل هذه التضحيات. فلقد اعطى بشارة الخوري، اول رئيس للبنان المستقل مثلاً من هذا النوع عندما امتنع، بعد ان ادخل السجن عام ١٩٤٣، عن قبول العرض الفرنسي باطلاق سراحه واعادته الى الرئاسة اذا تخلى عن رئيس حكومته رياض الصلح شريكه في الميثاق الوطني مصرا على عودة الجميع الى الحكم (الخوري ج. ٢، ١٩٦٠: ص. ٤٥). كذلك تمدنا التجربة اللبنانية، وخاصة المرحلة الشهابية، بالمدى الذي يمكن ان تذهب اليه الهندسة التوافقية، وبما يمكن لهذه الهندسة من آثار ونتائج على الصعيد العام.

ازدادت صعوبة الهندسة التوافقية بعد ان كثر التمايز داخل النخب السياسية، خاصة في ظل المتغيرات العربية والاقليمية التي اشرنا اليها اعلاه. فتلك المتغيرات شجعت على نمو نخب مضادة تكونت احيانا من بعض اطراف النخب السياسية التي خسرت، لسبب او لآخر، مواقعها السياسية، ومن احزاب قوى سياسية جديدة وراديكالية مثلت بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة عن البيئات التي جاءت بالنخب الحاكمة.

ثالثا. خصائص الديمقراطية التوافقية في لبنان

تمثل العوامل التي عرضناها اعلاه اهم المعطيات التي تواجه، في تقدير الديمقراطيين التوافقيين، النخب السياسية التي تضطلع بالهندسة التوافقية في لبنان. فحجم الدولة هو من المعطيات التي تقررت عام ١٩٢٠ وتكرست في الواقع المعاش، والتحديات الخارجية كذلك هي من المعطيات التي فرضتها الجغرافيا وواقع السياسة الدولية والاقليمية وكذلك موازين القوى والتباينات الواضحة التي تراكمت عبر الاحداث وعلى امتداد مراحل زمنية طويلة. اما خصائص الديمقراطية التوافقية التي سوف نبحث مدى انطباقها على الواقع السياسي اللبناني، فانها تدخل في باب الهندسة السياسية اي انها اقرب الى ان تكون رزمة من الخيارات العقلانية التي يمكن اعتمادها من اجل توطيد النظام الديمقراطي في لبنان.

أ. الائتلاف الكبير

يعتبر الديمقراطيون التوافقيون ان النمط الذي اقره الزعماء اللبنانيون وتكرس مع الزمن بعد الاستقلال في توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف اللبنانية الرئيسية هو تعبير عن فكرة الائتلاف الكبير، وكواحد من اشكال الهندسة التوافقية اللبنانية الطابع (Lijphart, 1977: p.148). وفي هذه النظرة ان كل من الرؤساء الثلاثة يمثل طائفته في الحكم، وان تعاونهم مع بعضهم البعض وفق احكام الدستور وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات تطبيق للائتلاف الذي تسري مفاعليه على سائر مستويات الدولة والحكم.

بديهي ان هذا النوع من الائتلاف يختلف عن الانماط الاخرى من الائتلاف التي تكونت في الديمقراطيات التوافقية الاخرى. ففي سويسرا والنمسا وهولندا وبلجيكا وماليزيا تتكون الائتلافات والتحالفات عادة من مؤسسات حزبية على قدر ملحوظ من التماسك، وتسترشد في علاقاتها بقواعدها او مع الاحزاب والمنظمات الاخرى ببرامج عامة. استطراداً فان التحالفات والائتلافات تكون عادة بين هذه الاحزاب وبالاحتكام الى اسس سياسية معلنة.

وقد تقود هذه الائتلافات الى ولوج الاحزاب المؤتلفة الحكم او حتى الى بقاء بعضها خارجه بحيث تراقب سيره من المجلس النيابي، وتشارك في قيادته عبر هيئات ائتلافية عليا.

بالمقارنة مع تلك الدول، فان الصيغة الثلاثية المشار اليها لا تستند الى مثل هذا الواقع. ذلك ان الاحزاب او الكتل النيابية المتماسكة لم تلعب دور الفاعل الرئيسي في الحياة العامة، بل لبث هذ الدور مناطا، في اكثر الاوقات، بالزعماء الافراد والمستقلين والتكتلات غير المتماسكة والاغلبيات غير المستقرة (نصر، ٢٠٠٢: ص. ١٦، سليمان، ١٩٩٣، Harik, 1975: p. 212-217). تأكيداً على ذلك نلاحظ ان اثنين فقط من بين رؤساء الجمهورية اللبنانية الستة عشر كانا ينتميان الى حزب سياسي عندما تسلما منصب الرئاسة وواحد فقط كان ينتمي الى كتلة نيابية عندما انتخب رئيساً، كذلك فان اكثر رؤساء المجالس النيابية لم يكن منتظماً في اي حزب او تنظيم سياسي عند تسلم منصبه الرئاسي. اما رؤساء الحكومات الذين فاق عددهم العشرين منذ قيام الدولة اللبنانية فانه لم تكن لاي منهم صلة ارتباط باي حزب سياسي عندما اسندت اليهم مناصبهم الحكومية. بالعكس كان الاعتقاد السائد بين الزعماء الاقوياء الذين كانوا يطمحون الى الوصول الى المناصب الرئيسية انه من الافضل لهم ان يبتعدوا عن الاحزاب حتى لا يضعف حظهم في تحقيق مطامحهم.

وكما لم يمثل القادة الثلاثة احزابا قوية وحقيقية في الحكم، فانه قل ان تمكن اي رئيس من الرؤساء الثلاثة من تمثيل طائفته بدون منافس جدي بحيث يمكن القول بان ائتلاف الرؤساء الثلاثة كان يعني ائتلافا عاماً يشمل كافة القوى الفاعلة في البلاد كما كان الامر في الائتلاف الذي ضم الاشتراكيين والكاثوليك في النمسا بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٦. فحتى الزعماء الذين تفاهموا على الميثاق الوطني اللبناني كانوا يواجهون منافسين اقوياء على زعامة الطوائف التي انتموا اليها او التيارات السياسات التي كانوا يمثلونها.

افتقار لبنان التاريخي الى الحياة الحزبية الفعالة كانت له نتيجة اخرى سلبية وهي عدم وضوح اداة التحالف، او بالاحرى المؤسسة الثابتة التي يصنع فيها المتحالفون القرارات المهمة التي تمس مصالح اطراف الائتلاف والمصلحة الوطنية عموما كما هو الامر في المجلس الرئاسي في سويسرا او في لجنة الائتلاف في النمسا وبيتكا في تشيكلوسلوفاكيا السابقة. فاحيانا كانت تتخذ هذه المقررات بالتفاهم بين الرؤساء، او بين الزعماء النافذين او داخل مجلس الوزراء. لقد سعت وثيقة الوفاق الوطني (مجلس النواب، ص. ١٠-١١) والدستور اللبناني المعدل (سرحال، ص. ٣٦-٣٧) الى اغلاق هذه الثغرة عن طريق التأكيد على اهمية مجلس الوزراء باعتباره المؤسسة التي تصنع فيها القرارات المعبرة عن روح الائتلاف ومبادئه، وعن طريق التمييز بين نوع الموضوعات التي تتخذ القرارات المتعلقة بها باكثرية الثلثين والموضوعات الاقل اهمية التي تتخذ القرارات بصددها بالاكثرية. غير ان هذه المسألة لا تزال

موضع نقاش في الاوساط المعنية وتحتاج الى المزيد من التوضيح والبلورة (مسرة، ٢٠٠٥، الوزير قباني، ٢٠٠٦).

فضلا عما سبق فان الانتخابات النيابية لم تكن تأتي دائما بالممثلين الحقيقيين للشعب اللبناني. وكان السبب الرئيسي هو تدخل الفريق الحاكم بغرض اضعاف المنافسين وضمان الاستمرار والاستئثار بالحكم. وهذا ما قلل من امكانية اقامة الائتلافات الكبيرة التي تحظى بالتأييد القوي بين الجميع. فالانتخابات التي جرت خلال اعوام ١٩٣٧ و١٩٤٧ و١٩٥٧ كانت عرضة للانتقادات الشديدة حتى ان الاخيرة ساهمت في فتح الابواب امام احداث العنف التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨ (Goria, Wade, 1985: pp. 40-41).

بالمقارنة مع المراحل السابقة، يرى لبنانيون كثيرون المشهد السياسي الراهن في لبنان مثيراً للقلق بسبب تصاعد حدة الصراع الطائفي والمذهبي بين اللبنانيين. اما بمعيار الديمقراطيين التوافقيين، فان الاوضاع الراهنة، جديرة بان توفر اجواء مناسبة لبناء الائتلاف الكبير ومن ثم الوصول الى الاستقرار الديمقراطي التوافقي نظرا للاسباب التالية:

١. لان الاستقطاب الطائفي الراهن يعني انه بات ممكناً ان تبلور كل طائفة من الطوائف اللبنانية الرئيسية، ومن دون مواربة وبوضوح وصراحة حاجاتها ومطالبها ونظرتها الى الاوضاع العامة. هذا بدوره يسمح باجراء حوار جدي بقصد الوصول الى شراكة وطنية قائمة على اساس المصالح والمشاعر المشتركة الحقيقية وليست المفترضة والمتوخاة.
٢. ان لكل طائفة من الطوائف الرئيسية حزبها او تكتلها السياسي الذي يلقى تأييدا شعبيا واسعا بحيث يستطيع التفاوض نيابة عنها وينطق باسمها.
٣. ان هذا التأييد الشعبي يمكن هذه الاحزاب والتكتلات، بفضل التأييد القوي الذي تناله، من تسويق مشروع التفاهم والقواسم المشتركة واسس الشراكة الذي تتفق عليه مع الآخرين. بهذا تتلافى الديمقراطيات التوافقية منزلق اقصاء فريق من الفرقاء الرئيسيين ويجمع الحكم حوله العدد الاكبر من المواطنين (Lijphart, 1977: p.30).

ب. الاستقلال الفئوي

تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بمقدار واسع من الاستقلالية وحرية التصرف في شؤونها الخاصة التي اباحها له الدستور والقوانين. وتشمل هذه الاستقلالية مجالات وحدوداً واسعة ومتنامية مثل الاحوال الشخصية والتربية والتعليم والتنظيم السياسي والمجتمعي. ولئن كانت الدعوة الى تعزيز هذه الاستقلالية شأناً مشتركاً بين الجميع، فاننا نجد ان الفئات اللبنانية تتفاوت في تأكيدها على اهمية الحفاظ على هذه الاستقلالية وعلى ضرورة

تعزيزها، الا انها لا تتفق على تحديد مجالاتها وحدودها. فبينما نجد فئة معينة تتمسك بالاستقلالية في حقل من الحقول وتدعو الى اعتماد النهج الوطني في الحقول الاخرى، نجد فئة اخرى تدعو الى تطبيق النهج الوطني في هذا الحقل بالذات مع احترام الاستقلالية الفئوية في الحقول الاخرى.

ولعل من اهم المجالات التي تتمتع فيها الفئات اللبنانية بدرجة واسعة من الاستقلالية هو مجال الاحوال الشخصية. ويلخص بيان اصدره المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى واقع الاستقلالية الفئوية في هذا المجال بقوله "ان قضايا الاحوال الشخصية هي حق مكفول في الدستور اللبناني، ولكل طائفة ان تنظم احوالها الشخصية وتستقل بها. ولكل من رؤساء الطوائف حق الاعتراض على كل ما يمس باحوالها الشخصية" (المجلس الشرعي الاسلامي ١٩٩٦/١٢/٠٤ ،: رباط (ج. ١) ٢٠٠٢: ص. ١٩٧-٢٠٠,٢٠٢-٢٠٧، ٢٠٩-٢١٤).

كذلك تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بحريات واسعة في ادارة مؤسساتها التربوية والتعليمية بما في ذلك اختيارها لمضمون البرامج التعليمية. ان الدولة اللبنانية لم تحترم هذه الحرية فحسب، بل تعهدتها احيانا بالرعاية والتشجيع اذ امدت المؤسسات التربوية ذات الصفة الدينية بالمساعدات المادية المباشرة وغير المباشرة وذلك استجابة للدعوات التي كانت تطلقها هيئات دينية. (بشور، ١٩٨٨، ص. ١٢١-١٤٧).

وللفئات الدينية وغير الدينية في لبنان حريات واسعة في انشاء الاحزاب والجمعيات والهيئات العامة على اساس فئوي. ولا تسري هذه الحريات على المنظمات السياسية فحسب، وانما على سائر انواع التجمعات سواء كانت سياسية ام لا، وسواء كان الغرض منها الترويج بصورة مباشرة او غير مباشرة للمبادئ والعقائد السياسية-كما هو الامر فيما خص بعض المنظمات الواجهة- ام كان الغرض منها غير سياسي. ولا يستند هذا الواقع-كما هو شائع- الى قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩ الذي يطبقه لبنان اذ ان القانون يمنع تأسيس الجمعيات التي تفرق بين العناصر (....) او التي تقوم على اساس "القومية والجنسية". الا ان هذه الاستقلالية التي تتمتع بها الفئات اللبنانية في هذا المضمار هي نتاج النظرة العامة التي تسم النظام السياسي اللبناني تجاه المسألة الطائفية، هذا فضلا عن الاتجاه الليبرالي العام الذي طبع سياسة الدولة اللبنانية.

ان الاستقلالية الواسعة التي تتمتع بها الفئات اللبنانية جعلت الكثيرين يرون ان لبنان هو "فدرالية طوائف".
الا ان هذا النوع من الفدراليات الذي طبق او يطبق بصورة جزئية في عدد من الدول الاوروبية يختلف عن "فدرالية الطوائف" اللبنانية. ذلك ان النوع الاول يتداخل مع الفدرالية

الشخصية التي يستطيع فيها الفرد ان يختار الفئة التي يريد الانتماء اليها وان ينتقي الهيكل الفئوي الذي يريد ان يمارس من خلاله الحق في ممارسة حرياته وحقوقه الثقافية والمجتمعية. اما في لبنان فحيث ان الجماعات الدينية هي الطاغية، فانه حيث تقوم الطائفة من اللبناني "مقام الستار العازل"، وحيث ان الفرد في ولادته وحياته ومماته لا بد له من الانتماء اليها، كما قال ادمون رباط، فإن افكاره واختياراته بمقدار ما تتعلق (....) بالدولة تظل مطبوعة بطوابع انتمائه الطائفي" (رباط، (ج١) ٢٠٠٢: ص. ١١٧). بتعبير آخر فانه ليس للبناني ان يختار الفئة التي ينتمي اليها كما يفعل النمساوي مثلا. رغم ذلك فان الديمقراطيين التوافقيين لا يرون في فدرالية الطوائف خطأ، كما لاحظنا اعلاه في تصنيف الفدراليات، بالعكس يعتبرون ان الفدرالية الفئوية توفر حلا للحفاظ على الوحدة الترابية للدولة وعلى الديمقراطية معا.

ج. النسبية

يطبق لبنان النسبية في شتى المجالات. فعلى الصعيد السياسي تطبق النسبية في تركيب هرم السلطة. وقد اعتمدت هنا قاعدة التراتبية العددية في اسناد المناصب الرئيسية في الدولة وجرى التقيد بدقة بهذه القاعدة منذ عام ١٩٤٣ اذ وزعت الرئاسات الثلاث على الطوائف المارونية والشيعية والسنية، كما اعطيت طائفة الروم الارثوذكس منصبي نائب رئيسي مجلسي النواب والوزراء، وتم هذا التوزيع على اساس احصاء عام ١٩٣٢.
(Hanf, 1993: pp. 86-88).

كذلك طبقت قاعدة النسبية على تركيب الحكومات. فلقد حرص الزعماء اللبنانيون على ان تكون الحكومات اشبه بمجلس نيابي مصغر، فتعكس تركيبه الطائفي والاثني والمناطقي والسياسي. كما جرت ايضا مراعاة عرف يقضي باسناد بعض الوزارات الى وزراء ينتمون الى طوائف معينة، بيد انه لم يجر التقيد بهذا العرف بنفس الصرامة التي تم بها التقيد بتقليد توزيع الرئاسات الاولى على ممثلي الطوائف الرئيسية.

كذلك طبقت قاعدة النسبية في توزيع المقاعد النيابية. فخلال الجمهورية اللبنانية الثانية، وزعت المقاعد النيابية بنسبة ٦ للمسيحيين و٥ للمسلمين. ولقد اعيد النظر في هذه النسبة في وثيقة الوفاق الوطني ومن ثم في الدستور اللبناني المعدل عام ١٩٩٠ فاقرت "قاعدة التساوي بين المسيحيين والمسلمين، والنسبية بين طوائف كل من الفئتين"، كما اقرت ايضا قاعدة النسبية في توزيع المقاعد النيابية بين المناطق وهي التي توفر المزيد من الضمانات لمراعاة التوازن الطائفي (سرحال، ص. ٢٢). وسعى مشروع قانون الانتخاب الذي اقرته "الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية" الى مراعاة قاعدة النسبية

الطائفية والانتخابية معاً، مع الابتعاد عن "...الصيغ التي يمكن ان تقود الى تكريس دائم للمعايير او الاعتبارات الطائفية"، كما جاء في التقرير الذي رفعته اللجنة الى رئيس الحكومة اللبنانية.

وشمل تطبيق النسبية ايضاً سائر الادارات وتوزيع الوظائف على مختلف المستويات. وتكرس هذا التطبيق مع نظام الموظفين الذي بوشر باعتماده عام ١٩٥٩ الذي اكد على مراعاة "احكام المادة ٩٥ من الدستور" وذلك عن طريق المساواة بين المسيحيين والمسلمين في التعيينات والتشكيلات الادارية (الجسر، ١٩٧٨: ص. ٢٣٩- ٢٤٠، رحمة، ٢٠٠٣: ص. ١٨٧-١٨٨).

كذلك تشمل تطبيق قاعدة النسبية السياسة المالية والمشاريع الانمائية والخدماتية التي تتبعها الدولة . ففي العهد الشهابي كان من الحوافز الرئيسية للسياسة الانمائية تخفيف حدة الفوارق بين المناطق والطوائف وايصال الخدمات الى المناطق البعيدة عن العاصمة. كذلك اتبعت الحكومة سياسة مد يد المساعدة، وبصورة متوازنة، الى المؤسسات الخدماتية التابعة للطوائف مثل المستشفيات والمؤسسات التربوية والتعليمية (الجسر، ١٩٧٨، ص. ٢٤٨-٢٤٩).

ولم يقتصر الاخذ بهذا النوع من النسبية على النخب الحاكمة وعلى المؤسسات الرسمية، بل امتد لكي يشمل منظمات المجتمع المدني ايضاً. ولقد انقسمت هذه المنظمات الى نوعين: منظمات المجتمع المدني ذات اللون الطائفي او المذهبي التي لم تحاول ولا شعرت بالحاجة الى تطبيق النسبية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية اي المفتوحة لسائر اللبنانيين واللبنانيات. ولقد حرص القسم الاكبر من هذه المنظمات مثل المنظمات النقابية والجمعيات الثقافية على هندسة هياكلها بحيث تعكس التنوع الطائفي في لبنان، وتمثل في قياداتها اوسع عدد ممكن من الطوائف اللبنانية حتى ولو بدا هذا التمثيل في بعض الاحيان شكلي الطابع (النهار١١/٠٤/ ١٩٩٤).

د. الفيتو المتبادل

للفيتو المتبادل اهمية خاصة في بلورة فكرة الميثاق الوطني اللبناني. فهذه الفكرة قامت انطلاقاً من رفض القوميين اللبنانيين، واكثرهم من المسيحيين، لفكرة الوحدة السورية، ورفض القوميين العرب اللبنانيين، واكثرهم من المسلمين، لفكرة الحماية الاجنبية. وفي عام ١٩٤٣ تم التفاهم على الاخذ بهاتين الفكرتين وبما ينبني عليهما من سياسات على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي. ذلك كان الاساس في فكرة المشاركة الوطنية، الا ان تطبيق قاعدة الفيتو لم يقتصر على القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والسياسة الخارجية فحسب، وانما اتسع لكي يشمل ادق تفاصيل الهندسة الاجتماعية والتوافقية.

ولقد طبقت قاعدة الفيتو المتبادل حتى عام ١٩٨٩ على نحو يشابه ما هو مطبق في سويسرا وهولندا، اي عن طريق تفاهم ضمني بين القيادات حول مبدأ الفيتو وحول حق الفئات اللبنانية الرئيسية في اللجوء اليه (بقردوني، ١٩٨٤: ص. ٧٥، Khazen, 2000: pp. 241-248). الا انه جرى استبدال هذه القاعدة في مؤتمر الطائف الذي اعتمد وثيقة الوفاق الوطني فجاء فيها التمييز بين المواضيع "الاساسية" التي تتخذ فيها القرارات في اجتماعات مجلس الوزراء باكثرية الثلثين، وبين المواضيع العادية التي تتخذ فيها القرارات باكثرية الحضور. ويسمح هذا التمييز للفريق الوزاري الذي يمثل ثلث اعضاء المجلس الوزاري، والذي لا يوافق على مشاريع القرارات في القضايا الاساسية ان يطبق الفيتو فيمنع صدور القرار حتى اذا وافقت عليه الاكثرية.

هذا لا يعني بالضرورة ان تكون اقلية الثلث معبرة عن طائفة معينة او حتى عن تحالف طوائف. قد يتشكل هذا الثلث من عدد من الوزراء دفعتهم اعتبارات متنوعة قد تكون منها الاعتبارات الطائفية اي مصلحة الطائفة، او قد يكون منها اعتبارات اجتماعية او سياسية او عقائدية او حتى عائلية وشخصية الى اتخاذ موقف معارض لمشروع قرار متعلق بموضوع من المواضيع الاساسية. في هذه الحالة فانه من الصعب الحكم بان موقف الثلث المعارض هو تطبيق لقاعدة الفيتو. الا انه، بالمقابل، يمكن طائفة من الطوائف او مجموعة طوائف ممثلة في الحكومات ان تمارس الفيتو اذا ما كان الوزراء الذين ينتمون اليها يصوتون تعبيرا عن مصالح طوائفهم وخياراتها او التزاما بمواقف احزاب ومنظمات سياسية ذات لون طائفي معين.

اثارت قاعدة الفيتو ردود فعل متنوعة منها ما جاء بعد فترة وجيزة من تبلور الميثاق الوطني اللبناني فحيث ان الميثاق اخذ بالرفض المتبادل الوحدة السورية والحماية الاجنبية، كما اشرنا اعلاه، فقد تعرض الميثاق والنظام الاستقلالي الذي قام عليه الى نقد من قبل بعض المعارضين مثل جورج نقاش الصحافي اللبناني النافذ الذي كتب في صحيفته الواسعة التأثير "الاوريان" مقالاً شهيراً بعنوان "سلبيتان لا يؤلفان امة" جاء فيه: "... اي نوع من الوحدة (اللبنانية) يمكننا ان نستخرج من هذه الصيغة؟ ان نصف اللبنانيين يرفض ما يريده النصف الآخر (...) ان الدولة ليست حصيلة عجزين" (الجسر، ١٩٧٨: ص. ٣٤٢-٣٤٣).

وعبر النقاش في نقده هذا عن النقد الذي يوجه عادة الى الديمقراطية التوافقية بصورة عامة، حيث يعتبر الناقدون ان الفيتو المتبادل يؤدي الى شلل الدولة (Immobilism)، وهو ما يرد عليه التوافقيون عادة بان الامتناع عن تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات نتيجة الفيتو افضل من تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات الخاطئة.

ولقد انتشرت هذه القناعة بين افراد النخبة السياسية اللبنانية الى درجة ان النقاش نفسه ما لبث ان راجع موقفه منها ومن الديمقراطية التوافقية اللبنانية عندما كتب يقول في "الاوريان"، "...فلكي نحل تناقضاتنا (...) وضعنا نظاما دقيقا للتوازن هو نظامنا السياسي الذي ادهش العالم" (الجسر، ١٩٧٨: ص. ٣٤٣).

التحفظ الثاني الذي تتعرض له قاعدة الفيتو ان تطبيقها يتم في كثير من الاحيان خارج الاطارات الدستورية مثل مجلس النواب قد تكون هي مجال استخدام الفيتو. ففي حالات عديدة وعندما تمس المشاريع والسياسات الحكومية المصالح او المشاعر الفئوية، وعندما يشتد الجدل حول هذه المشاريع وينتقل الى الشارع، فانها قد تصطدم بمعارضة قوية وتهدد باثارة اضطرابات في البلاد.

وتتفاقم هذه الازمات عادة عندما تتخذ طابعا فئويا، كما حصل عام ١٩٤٣ خلال ما دعي "ازمة الدكتور ثابت" التي اتخذت منحى طائفياً صريحاً. فعندما اعلن رئيس الدولة د. ايوب ثابت، قبيل الانتخابات العامة، انه يعتزم زيادة عدد النواب المسيحيين، اعلن زعماء مسلمون انهم سوف يعودون الى المطالبة بالوحدة السورية اذا لم يتراجع ثابت عن مشروعه. او قد تمارس الفيتو فئة اجتماعية كما فعل التجار ورجال الاعمال اللبنانيون في اوائل السبعينات عندما هددوا بالاضراب المفتوح اذا لم تتراجع الحكومة عن تطبيق السياسة المالية الرامية الى حماية القطاعات الانتاجية اللبنانية. وفي الحالتين رضخت الحكومة للفيتو الذي استخدمته قيادات سياسية واجتماعية خارج الهيئات الدستورية وتراجعت عن السياسات التي كانت تنوي تطبيقها.

ان فعالية هذا الاسلوب تحفز الجماعات الدينية بصورة خاصة الى الاهتمام بتنمية طاقاتها التعبوية، وتقوية التضامن الطائفي حتى تكون اكثر قدرة على استخدام الفيتو الذي يحمي مصالحها (Hanf, 1999: p. 36) اي انها تكون مهيأة "للنزول الى الشارع" اذا لم تصل عبر استخدام المؤسسات الدستورية الى تحقيق المطالب التي تتوخاها. وفي الوقت الذي قد يشكل فيه هذا النوع من ممارسة الفيتو تحدياً للحياة الديمقراطية، فان من الردود المناسبة عليه هي تنمية المؤسسات الدستورية وتطوير الممارسات الديمقراطية على كل صعيد بحيث تغني الجميع عن الاحتكام الى الضغط الشعبي المباشر تحقيقا للمطالب المرجاة.

القسم الثالث:

تقييم وبدائل في نقد الديمقراطية التوافقية

اتخذ تزايد الاهتمام بالديمقراطية التوافقية طابعاً مزدوجاً. فمن جهة سعى المقتنعون بصوابها كتنميط وكنموذج صالح للحكومات في المجتمعات التعددية الى تطويرها والارتقاء بها. ومن جهة اخرى، تعددت الانتقادات الموجهة اليها. ولئن كان من الصعب مراجعة كل هذه الانتقادات لاتساعها وتشعبها، فانه من المستطاع، على الاقل عرض اهمها خاصة ما يمكن الاستفادة منه في مناقشة الديمقراطية التوافقية في الاطار اللبناني. ولقد اشرنا الى النقد والتقييم الذي تناول ما اعتبر بمثابة عوامل مساعدة على تطبيق الديمقراطية التوافقية وكذلك خصائصها الرئيسية. لذلك سنكتفي هنا في عرض النقد الموجه الى الديمقراطية التوافقية بصورة عامة.

اولا. الانتقادات القيمية

تواجه الديمقراطية التوافقية هنا امتحانا عسيرا اذ يطرح نقاد اسئلة عديدة تتناول صلب المفهوم ومدى صلاحية النظام التوافقي الديمقراطي لكي يكون نموذجا يقدم الحلول المرغوبة لمعضلات المجتمعات التعددية. وتنصب هذه التساؤلات على الجانبين التاليين:

١. العلاقة بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية. ويطرح البعض سؤالا هنا عما اذا كانت الديمقراطية التوافقية هي بالفعل ديمقراطية. وفي هذا السياق يثير ناقدو الديمقراطية التوافقية الملاحظات الأتية:

■ أ. يرى نقاد للديمقراطية التوافقية ان التسليم بدور النخبة الحاسم وتفويضها قيادة البلاد كما هو الامر في النظام التوافقي هو خطأ قيمي يتنافى مع مبادئ رئيسية من مبادئ الديمقراطية. انه يتنافى مع مبادئ المساواة والشفافية وتغليب الصالح العام على المصالح الفئوية. وخلافا لما يفترضه الديمقراطيون التوافقيون، فانه ليس هناك من ضمانات حقيقية في ان لا تتحول النخبة الحاكمة وفي الاطار الائتلافي، من "نخبة متنوعة وتعددية ومنفتحة" وهي صفات تسم النخب الديمقراطية، الى نخب "متماسكة، موحدة ومغلقة" التي تطبع النخب في الانظمة المطلقة (Heywood, 2000: p. 167). هذا ما اكدته تجارب النمسا وفنزويلا حيث تحولت المشاركة الى محاصصة والتوافقية الى توافق على اقتسام المنافع لمصلحة الاحزاب الائتلافية (Sartori, 1997: p.71). كذلك يتنافى التسليم بدور النخبة مع مبدأ التنافس.

وتقدم التجربة اللبنانية في نظر نقاد الديمقراطية التوافقية امثلة كثيرة على ابتعادها عن المساواة (رباط، (٢) ٢٠٠٢، ٩٥٠). فمن حيث النظام السياسي، تعترف الدولة بثماني عشر

طائفة ولكنها تميز بين الطوائف اذ ان واحدة منها فقط تؤهل ابناءها للوصول الى سدة الرئاسة الاولى. وثلاث منها فقط تؤهل ابناءها للوصول الى اي من الرئاسات الثلاث الاولى. وسبع منها فقط تؤهل ابناءها للوصول الى مقعد وزاري في اكبر الحكومات حجما (الحص، ١٩٨٩). اما من حيث الاعتراف بالاستقلال الفئوي للطوائف فان الدولة اذ تعترف بقوانين الاحوال الشخصية فانها تميز بين اللبنانيين حيث "تعدد زوجات وطلاق عند الطوائف الاسلامية، وزواج بواحدة عند الدروز، وتطليق للزوجين في قوانين الطائفتين الارثوذكسية والبروتستانتية، وعدم انحلال الزواج عند الطوائف الكاثوليكية" (عبو، ١٩٩٩). ورغم ان اصحاب هذه الانتقادات لا يقصدون منها، بالضرورة، الدعوة الى التخلص من الديمقراطية التوافقية برمتها، الا ان انتقاداتهم تصيبها في الصميم حيث انها ترفض ركائز اساسية لها.

■ ب. في الوقت الذي يسجل فيه ناقدون للديمقراطية التوافقية حفاظها على حرية الجماعات والاقليات، فان بعض الناقدين الليبراليين يبدون تخوفهم من ان تؤدي الى الانتقاص من حرية الافراد، خاصة في المجتمعات التي تطغى عليها ثقافات ذكورية او موازين قوى تحابي جماعات معينة (Linz, 1996: pp. 33, 388).

هؤلاء النقاد يخشون ان تمنح الديمقراطية التوافقية بعض الجماعات او بعض المناطق حرية اوسع تستخدم في حرمان قسم من افرادها وسكانها، مثل المرأة من الحرية ومن المساواة.

٢. الديمقراطية التوافقية والوفاق والسلام. وتنصب الانتقادات هنا على النصف الآخر من الديمقراطية اي على قابليتها لتحقيق الاستقرار وللحفاظ على وحدة الكيان السياسي والسلم الاهلي بين فئاته المختلفة وهو ما يعتبر مسوغا رئيسيا من مسوغات تحقيقها. وفي هذا المجال تتناول الانتقادات الجوانب الآتية:

■ أ. ان الديمقراطية التوافقية تكافئ النزعات الفئوية. الديمقراطيون التوافقيون لا يقصدون من وراء ذلك تشجيع هذه النزعات وانما احتواءها وتدجينها. ولكن هذه النتائج غير مضمونة، وفي كثير من الاحيان تكون النتائج معكوسة اي تشجيع الفئوية وتجذيرها خاصة عندما تكون البلاد محدودة الطاقات والامكانات، وتكون حاجات الفئات المختلفة متفاقمة ومتنامية تتغذى من الانفجارات السكانية. عندها ترتفع وتيرة ومستوى المطالب والضغط على الدولة من اجل تلبية حاجات الفئات المختلفة. هذا المنحى يؤدي، في نهاية المطاف، الى افقاد التحالف الكبير الحاكم القدرة على السيطرة على البلاد. وهذا ما يحصل عادة في الدول النامية التي لا يمكن تطبيق الديمقراطية التوافقية فيها، في رأي بعض النقاد، لان العداوات الاهلية فيها شديدة ولا تسمح بالتوافق والتساهل (Binningsbo, 2005).

عندما يصل الصراع الى هذا المستوى فانه لا يعود محصوراً او متمحوراً، في تقدير باري، حول طريقة الحكم بل يصبح مهددا لوجود البلد واستمرار وحدته الترابية. عندها لا تستطيع النخب المحلية والقوى الداخلية الحفاظ على التسوية او على الديمقراطية التوافقية فيبقى الحل الحاسم، في رأي جون جراي، بيد قوى خارجية كما حصل في البلقان. بتعبير آخر يصبح مصير الديمقراطية التوافقية رهنا بتدخل هذه القوى وليس بسلوك النخبة السياسية المحلية (Gray, 2000: pp. 128-129).

وتبنى ادمون رباط هذه الملاحظات المتشائمة حول اثر تطبيق الديمقراطية التوافقية على الواقع اللبناني خاصة عندما تكون المقارنة بين الماهية الاجتماعية للدول الاوروبية التي طبقت فيها الديمقراطية التوافقية وبين لبنان. ففي تلك الدول تتأتى الفروقات، حسب تقديره، بين الفئات المختلفة عن اصول اثنية وقبلية ولغوية، ومن الممكن احتواء هذه الاصول، ومن ثم اخراجها من التأثير السياسي لانها ليست راسخة كفاية لكي تتحدى المتغيرات، اما في لبنان، "...فالطوائف تمتاز بوجودها الاجتماعي (السوسيولوجي) الذي ينخرط الفرد فيه منذ ولادته (...) الى حد يجعل من المتعذر عليه (...) التمتع بحقوقه الطبيعية خارج نطاق طائفته" (رباط (٢) ٢٠٠٢، ص. ٩٢٧). وليس المقصود هنا ان لبنان اكثر حاجة الى الديمقرطية التوافقية من الدول الاوروبية. العكس هو المقصود وهو التأكيد على ان النخبة اللبنانية تتناقض مع نفسها عندما تطبق هذه الديمقراطية، بينما هي في نفس الوقت تعرب عن املها بالتخلص من الطائفية. ان رسوخ الطائفية في لبنان سوف يحول الديمقراطية التوافقية الى غطاء دائم لها وليس الى جزء من خطة لترحيلها. فاذا اراد اللبنانيون التخلص من الطائفية، فان المنطق يقضي، كما اعتقد رباط، بالتخلي عن الديمقراطية التوافقية وباستبدالها بنموذج آخر لا يرسخ الطائفية ويجددها بتقديم التنازلات الى قواها وجماعاتها.

■ ب. ان الديمقراطية التوافقية تزيد من اخطار الصراعات الفئوية عندما تتخلف عن الاهتمام ببعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية، استجابة الى دواعي التوافق وطمأنة لبعض الفئات الاجتماعية او الاثنية. عندما تتراكم هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويستمر اهمالها، فانها تتحول الى عامل في اذكاء النمط الاجتماعي من الصراعات التي قد تتحول الى عامل اكثر تأثيرا على استقرار ووحدة البلاد من العوامل الاخرى مثل العامل الديني او الاثني او اللغوي (Seaver, 2000: pp. 247-272).

ولا ينفي الديمقراطيون التوافقيون مشروعية بعض المخاوف الاخرى ولكنهم في نفس الوقت يضعونها في سياق فهم عام لطبيعةالانظمة السياسية المنتشرة في العالم. فالديمقراطيون لا يزعمون ان النظام الديمقراطي يحل كافة المشاكل ويحقق كافة

الطموحات الانسانية، ولكنه في نظرهم هو اقل الانظمة ضررا واخفها وطأة على الانسان. والنخب لا توجد في النظم الديمقراطية التوافقية وحدها ولكن في سائر النظم، ودورها مهم وحاسم فيها جميعا، وما يطلبه الديمقراطيون التوافقيون هو ان توظف هذه النخب دورها لمصلحة المجتمعات التي تقودها.

رغم الجهود الفكرية التي يبذلها الديمقراطيون التوافقيون على مستوى الارتقاء بالمفهوم الذي يطرحونه، فانهم يبدون وكأنهم حققوا نجاحاً في مجال تنميط الانظمة السياسية وبلورة نموذج النظام الديمقراطي التوافقي كموضوع لدراسات مستقلة وللفهم اكثر مما حققوا نجاحاً في مجال تحويله الى نموذج يحتذى. ولعل التحدي الرئيسي الذي يؤثر سلباً على جهودهم في هذا المضمار هو المصاعب التي واجهت بعض الانظمة التي طبقت الديمقراطية التوافقية خارج العالم الاول. ولربما كان هذا هو السبب الذي جعلهم ينوهون بامكان الانتقال من الديمقراطية التوافقية الى نماذج اخرى من الديمقراطيات، وان هذا الانتقال يمكن ان يكون سلميا وطوعيا سواء عبر التحولات الحتمية او عبر الهندسة الاجتماعية والسياسية. ولكن الاشارة الى امكان حصول مثل هذا التحول لم ترافقه دراسات كافية حول هذه التحولات المحتملة او المقررة.

ثانيا. البدائل عن الديمقراطية التوافقية

فرضت الديمقراطية التوافقية نفسها على علم السياسة بعد ان تطورت خلال قرن من الزمن تميز بثلاثة معالم كان من اهمها الصراعات الفئوية المسلحة، كما يقول المؤرخ نيال فيرغسون في كتابه الجديد "حروب القرن العشرين وتراجع الغرب" (Motefiore, Simon, Sebag, 2006). وعبر هذا التطورتوصل آباء الديمقراطية التوافقية الى انها ليست "الحل الافضل لمعضلات المجتمعات التي تتسم بعمق انقساماتها الفئوية" فحسب، بل انها "الحل الوحيد العملي لهذه المعضلات" (Lijphart, 1999). الا ان هناك العديد من علماء الاجتماع واهل السياسة من يظن ان الديمقراطية التوافقية بحاجة الى مراجعة. وهذه المراجعة تتم باستمرار، خاصة في الدول التي تواجه قضايا التعدد والتنوع الديني والطائفي ومنها لبنان. وينقسم فيها الذين يساهمون في هذه المراجعة، كما سنرى، الى ثلاثة فرقاء رئيسيين:

الاول: فريق يعارض الديمقراطية التوافقية ويعتبر ان مضارها اكثر بكثير من فوائدها، ويقترح انظمة ديمقراطية اخرى توفر، في تقديره، الحل الافضل لمشكلات المجتمعات ذات الانقسامات الحادة. وتتعدد المقترحات على هذا الصعيد ومن ابرزها ما يلي:

١. النموذج الصهري

يقترن هذا النموذج عادة باليعاقبة الفرنسيين الذين تشددوا في سياسة مركزية الدولة ووحدة الوطن وتذويب الجماعات الوسيطة التي كانت تقف بين الدولة والمواطن (Robertson, 1986: p.167). ويعتقد الكثير من علماء الاجتماع والمفكرين الليبراليين والعلمانيين ان هذا النموذج الذي طبقته الثورة الفرنسية في فرنسا قابل للتطبيق في الوقت الراهن.

٢. النموذج او المقاربة الاندماجية (The Integrative Approach).

يهدف هذا النموذج الذي اقترن باسم دونالد هورويتز، استاذ القانون والعلوم السياسية في الولايات المتحدة، الى تشجيع الاحزاب والقيادات السياسية في المجتمعات التعددية على سلوك طريق الاعتدال والوسطية (Conflict Theory). ويرى هورويتز ودعاة تطبيق هذا النموذج انه يمكن تحقيق هذه الغاية عن طريق الخطوات والسياسات التالية:

- أ. تشجيع قيام المنظمات والتحالفات والتكتلات السياسية التي تبنى على اساس المصالح الاجتماعية مثل تلك التي تعبر عن الطبقات. ورغم ان الصراعات الطبقية قد تقود الى حروب اهلية والى صدامات مسلحة ومن ثم الى تصدع المجتمعات التي تعاني من انقسامات طبقية حادة، رغم ذلك فان متبنيي النموذج الاندماجي يعتقدون ان تشجيع قيام التكتلات على اساس المصالح الاجتماعية سوف يهدئ من الانقسامات الفئوية باعتبار ان الفئات ذات الطابع الطبقي والاجتماعي اكثر عقلانية وتجاوبا مع دعوات المساومة وانصاف الحلول من الفئات الدينية والطائفية ذات التوجهات الاطلاقية.

- ب. تخفيف الفوارق بين فئات المجتمع عبر اتباع سياسة التوزيع العادل للثروة وتخفيف حدة الفوارق بين المواطنين.

- ج. تشجيع التحالفات والتكتلات "العابرة للطوائف والفئات" قبل حصول الانتخابات وعن طريق اصدار قوانين انتخابية ترمي الى تحقيق هذه الغاية (Norris, 2005, pp. 1-14). وهناك فارق مهم بين الدعوة الى تكوين "الائتلاف الكبير" بعد الانتخابات التي يتبناها الديمقراطيون التوافقيون والتي تتبلور عادة في الحكومات الائتلافية، وبين تشجيع التكتلات قبل المعركة الانتخابية، فارجاء التحالفات الى ما بعد هذه المعركة، يعني تلوينها باللون الفئوي، وتعبئة الجماهير الانتخابية على اساس فئوي بحت، وضد الفئات الاخرى التي يتكون منها المجتمع التعددي. فأذا مرت الانتخابات، لن يكون من السهل على زعماء هذه الفئات ان يتراجعوا

بسهولة عن التحريضات الفئوية التي طبعت حملاتهم الانتخابية ولا عن الوعود ذات الطابع الفئوي التي قطعوها للفئات التي يمثلونها. كما انه لن يكون من السهل ان يتجهوا بالسرعة المناسبة الى بناء الائتلاف الكبير ومناخ التعاون بين اعداء الامس. اما اذا صدرت القوانين الانتخابية التي تشجع على بناء التحالفات غير الفئوية قبل الانتخابات، فانها تحد من نفوذ الفئويين الانتخابي، وتساعد المعتدلين والوسطيين والذين يركزون على المصالح الوطنية والمشتركة على الامساك بزمام المبادرة في الحملات الانتخابية، وعلى بناء كتل شعبية غير فئوية.

■ د. تطبيق اللامركزية في الدولة مما يحقق هدفين يساهمان في تهدئة الصراعات بين الفئات الرئيسية. فمن جهة ، وحيث انه لا يوجد مركز واحد يحتكر السلطة والقرار ويسير كافة مؤسسات الدولة، وحيث ان للاطراف وللمؤسسات الفرعية في المناطق والقطاعات المتنوعة صلاحيات واسعة لا تتوفر لها في النظم التي تتسم بالمركزية الشديدة، لهذه الاسباب فانه من المتوقع ان تخف حدة الصراع على الامساك بمركز السلطة الرئيسي بل الوحيد بين الفئات الرئيسية في البلاد، وان يتحول التنافس الى مواقع ومستويات ومراكز متعددة مما يقلل من حدته ويشتت جبهاته وبالتالي من تأثيراته السلبية ويعطي الفئات المتنافسة متنفسا ووسائل للحفاظ على مصالحها وتحقيق بعض مطالبها عن طريق ولوج مواقع للسلطة في المناطق والمحافظات والمستويات المتعددة من الدولة والسلطة.

من جهة اخرى، فان تطبيق اللامركزية الذي يتيح للفئات المختلفة قسطا اكبر من الحرية ومن المشاركة في صنع السياسات والقرار، سوف يشجع على ظهور قيادات وجماعات متنافسة داخل هذه الفئات. هذا التحول من شأنه ان يحد، كما يعتقد سيمور مارتن ليبست من الانقسام الوطني وان يسهل ولادة تفاهمات وتكتلات عابرة للفئات الرئيسية المتصارعة (Lijphart, 1999 (a): pp.1-15).

الثاني، فريق يرى اصلاح الديمقراطية التوافقية من اجل توطيدها. وفي هذا السياق يدعو المقتنعون بهذه النظرة الى تحقيق الاصلاحات الآتية:

■ أ .العمل على تطوير واستكمال الدراسات والبحوث حول الديمقراطية التوافقية. وفي تقدير انطوان مسرة ان لبنان مدعو الى المساهمة في هذا المضمار لانه يمتلك خبرة مهمة فيه ولان اهل العلم والتجربة فيه لم يعكفوا على دراسة هذه الخبرة بما فيه الكفاية. بل يعتبر مسرة، ان الدراسات الميدانية حول تصنيف الديمقراطية التوافقية لم تتطور عالميا منذ السبعينات على نحو يواكب تطور الطلب الدولي على هذا النموذج في البلدان العربية ودول الكتلة الشرقية السابقة وافريقيا وآسيا (مسرة، -ب- ٢٠٠٦). ان تطوير النموذج

الديمقراطي التوافقي وتحديد اشكاله وتطبيقاته واختبار مدى فاعليته وفوائده كل ذلك يشكل مساهمة هامة في الفكر السياسي العالمي كما يعتبر ايضا مساهمة في توفير الحلول النظرية والعملية لمعضلات المجتمعات التي تتصف بالانقسامات المجتمعية الحادة. فضلا عن ذلك فانه مساهمة مهمة في تخليص لبنان من الازمات والمعضلات المتكررة التي عصفت في كثير من الاحيان بامنه وهددت وحدته.

■ ب. الاهتمام بتطوير المؤسسات التوافقية عبر الاستفادة من الخبرات المتراكمة في الدول الديمقراطية، كما يرى ليبهارت. فالمخاوف التي يثيرها البعض حول الاثر السلبي الذي يتركه تطبيق الديمقراطية التوافقية على الاستقرار الحكومي قابلة للعلاج من خلال تطوير المؤسسات التوافقية. فمن الممكن تلافي وتجنب تكرار المعضلات التي واجهتها الجمهورية الفرنسية الثالثة وجمهورية وايمار عبر اقتباس الحل الالماني الذي يدعى "بالتصويت البناء على الثقة" حيث لا يسمح لمجلس النواب بسحب الثقة من الحكومة الا بعد الاتفاق على تشكيل حكومة بديلة. كذلك يدعو ليبهارت الى الافادة من الخبرة الالمانية للحد من تكاثر الاحزاب عند تطبيق النظام الاكثري وذلك بحرمان الاحزاب-دون استثناء كما يفعل الالمان- التي تنال اقل من ٥٪ من اصوات المقترعين من دخول البرلمان.

ويعتقد ليبهارت ان هذا النهج قابل للتطبيق في لبنان ايضا اذ ان الكثير من معضلات لبنان، يعود في تقديره، الى ان المؤسسات الدستورية اللبنانية لا تعتمد التوافقية بدقة. ويعطي ليبهارت مثلا على ذلك قوانين الانتخاب في لبنان التي كانت مطبقة حتى منتصف السبعينات. ويقول ان النظام الانتخابي اللبناني طبق النسبية والتوافقية بصورة ناقصة عندما سمح للمواطنين ان يساهموا في اختيار ممثلي الطوائف الاخرى. هذا الامر ادى في بعض الحالات الى نجاح نواب لا يمثلون طوائفهم تمثيلا حقيقيا لانهم كانوا يرغبون في الحصول على اصوات الناخبين من الطوائف الاخرى. كذلك لاحظ ليبهارت ان النظام التوافقي في لبنان يشكو من الجمود والتصلب المؤسسي خلافا للتجارب التوافقية التي تطورت بدون ان تواجه الصعوبات التي واجهها لبنان فلم يتطور مع الزمن ومع المتغيرات الديمغرافية والمجتمعية التي طرأت على لبنان.

الثالث، يدعو الى تطبيق التوافقية، جزئيا او كليا، بغرض الانتقال منها الى صيغة الشراكة الاندماجية. ويأمل دعاة الشراكة هذه، ان يتجسد هذا الانتقال بتنمية الثقافة والممارسات الديمقراطية وان توفر هذه مع المؤسسات الديمقراطية، حماية للاقليات وضمانة لكافة الفئات للتمتع بحقوقها العامة.

ويشدد دعاة الشراكة الاندماجية على تطبيق بعض عناصر الديمقراطية التوافقية من اجل

وضع حد لسياسة الاقصاء والتهميش الموجهة ضد بعض فئات المجتمع. وفي مقدمة المقومات التوافقية التي يأخذ بها مؤيدو الشراكة الاندماجية التمثيل النسبي ونظام الكوتا والحكم الائتلافي.

كذلك يعتبر دعاة الشراكة الاندماجية انه من الضروري الاعتراف بالفوارق الثقافية بين الفئات التي يتكون منها المجتمع والى العمل الايجابي والفاعل من اجل ردم الفوارق بين تلك الفئات. ولكنهم في نفس الوقت، وانجاحا لمساعيهم هذه، فانهم يعملون على التخفيف من الطابع السياسي لهذه الفروقات وحصرها في اطار فني ووظيفي (Bastian, 2003: pp. 49-50). وعلى هذا الصعيد تقدم الوظيفية الجديدة خبرة هامة في مجال الاندماج الاقتصادي بصورة خاصة، وفي مجال تحييد المؤثرات السياسية على عملية الدمج والتوحيد ليس فقط على المستوى الاقليمي، وانما ايضا على المستوى الوطني حيث يمكنها ان تساهم في تعزيز الولاء "للمركز على حساب الاطراف" او تعزيز الولاء الوطني على حساب الولاء الفئوي طائفيا كان ام مناطقيا ام اثنيا (El-Solh, 2002).

النموذج الافضل للشراكة الاندماجية في العالم الثالث هو الذي طبق حتى السبعينات في الهند ومن خلال حزب المؤتمر الهندي حيث كان هو اداة بناء الائتلاف بين ممثلي الفئات الهندية المتنوعة دينيا ومناطقيا واجتماعيا. ولكن حيث لا يتوفر هذا المثال فان الحكم الائتلافي الذي تمثل فيه عدة احزاب يمكن ان يحقق الغرض المنشود كما حصل في تايلاند جنوب افريقيا وتانزانيا وكولومبيا (Bastian, 2003: pp. 49-50).

ثالثا. الانتقال من الديمقراطية التوافقية الى نظام بديل

بين النماذج البديلة التي قدمنا لها اعلاه، يبدو هذا النموذج الاخير هو الاقرب الى ما اخذت به وثيقة الوفاق الوطني، وكذلك مشروع قانون الانتخاب الجديد. فالوثيقة اعتبرت ان الغاء الطائفية هو هدف وطني للنخبة السياسية في لبنان. والوثيقة اعتبرت ايضا ان الغاء هذا الهدف عمل يتحقق بصورة تدريجية ووفق خطة مرحلية. وهذا ما جرى تثبيته في مقدمة الدستور اللبناني الذي يعتبر ان "الغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية" (سرحال، ١٩٩٠: ص. ١٦). كما ان الوثيقة اخذت، ولو بصورة مؤقتة بفكرة الكوتا والعمل الايجابي من اجل خلق مناخات الثقة بين الفئات المختلفة التي يتكون منها المجتمع اللبناني. واعتبرت وثيقة الوفاق الوطني ان المدخل السليم الى تحقيق الانتقال الى نظام بديل هو قيام مجلس النواب اللبناني بتشكيل هيئة وطنية

لدراسة وتقديم مقترحات بصدد الخطط الكفيلة بالغاء الطائفية الى مجلسي النواب والوزراء مع العمل على متابعة تنفيذها (مجلس النواب، ص. ١٢).

ويوفر تشكيل "الهيئة الخاصة بقانون الانتخابات النيابية" سابقة مشجعة في هذا المضمار، اذ تمكنت هذه الهيئة من انجاز عملها ومن تقديم مشروع اثار الاهتمام ولقي قبولاً لدى العديد من الاوساط اللبنانية. الا انه ينبغي الاخذ بعين الاعتبار ان تداعيات تأسيس الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية قد تكون اكثر دقة وتعقيداً. وليس المقصود هنا التحسب لاثر الظروف الراهنة على اية مساع من هذا النوع، ولكن لصعوبة البدء الفعلي في رحلة الغاء اوضاع سياسية تكرست عبر ما يزيد على القرن من الزمن. فخلال هذا القرن، تكون فرقاء اقوياء من النخبة او بالاحرى النخب السياسية والاقتصادية والثقافية الفوا العمل في الاطار الطائفي، ولن يكون من السهل على مثل هذه النخب ان تلغي الاساس المجتمعي الذي نمت في اطاره، وعملت وفق قوانينه، وحققت نجاحات في ظله.

النخبة السياسية اللبنانية تعرف ان الانقسام الطائفي يهدد الوحدة الوطنية ومستقبل الديمقراطية في لبنان. تأسيساً على ذلك ما لبثت هذه النخبة تعلن، على الاقل،انها تتطلع الى تجاوز نظام الديمقراطية التوافقية لانه يمثل في نظرها حاملاً للطائفية السياسية. غير ان الواقع يدل على عكس ذلك. ثم انه بصرف النظر عن موقف النخبة تجاه الديمقراطية التوافقية وتجاه الطائفية السياسية، فان الحقيقة هي ان عملية الانتقال، في حد ذاتها، محفوفة بالصعوبات والتحديات، ومنها ما يلي:

١. ان الديمقراطيين التوافقيين، اهتموا بتوضيح اسس الديمقراطية التوافقية وخصائصها وعوامل نشوئها وتطورها ومؤسساتها، ولكنهم لم يدرسوا مسألة الانتقال منها الى غيرها من الديمقراطيات السياسية دراسة كافية، ولا قدموا للذين يعتزمون البدء بمثل هذا الانتقال نصائح مجزية او خريطة طريق كاشفة (Consociatianalism - www.ebay.co.uk).

فهل يكون الانتقال مشروعا واعيا تمارسه الدولة واصحاب القرار فيها، ام يكون حصيلة تطورات خارج القرارات والارادة الانسانية؟ الديمقراطيون التوافقيون لا يجزمون في هذا الامر، مفسحين المجال احياناً امام استخدام مناهج معرفية متنوعة وبصورة انتقائية للاجابة عن مثل هذه الاسئلة. ان ليبهارت يقترب احياناً من اعتماد المقترب الديالكتيك لتفسير قيام وزوال انظمة الديمقراطية التوافقية على غرار ما حدث في النمسا وهولندا. ففي هذين البلدين حققت التوافقية من الاستقرار الديمقراطي ما فتح الطريق امام استبدالها بشكل آخر من اشكال النظم الديمقراطية. اي ان التوافقية نفت نفسها بعد ان نفت الانقسامات الحادة والتصدعات التي كانت تنال من وحدة الكيان السياسي واستقراره في تلك الدول

(Lijphart, 1977: p.2). اذا صحت هذه النظرة، فانه من واجب اصحاب القرار ان يطوروا اوضاع بلادهم السياسية بافق ديمقراطي توافقي حتى تنضج ظروف الانتقال.

في هذا السياق، اي سياق نضوج ظروف الانتقال، يلاحظ ابي مرشد انه برزت خلال التسعينات، في ظل الديمقراطية التوافقية، او بالاحرى، رغم وجودها، مصالح مشتركة بين اللبنانيين اخذت تخترق الانقسامات الفئوية وتهيء الاجواء للانتقال الى نمط آخر من الديمقراطية. ويستعين ابي مرشد بالتطورات التي حدثت في الديمقراطيات التوافقية الاوروبية مثل تعزيز دور البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والثقافة المدنية في تغليب المصالح الوطنية على الفئوية، لكي يقول ان هذا الامر قابل للتكرر في لبنان (Abi-Mershid, pp. 1-7).

الديمقراطيون التوافقيون يتراجعون احياناً عن فكرة حتمية الانتقال من الديمقراطية التوافقية الى نظام سياسي آخر قائم على تكريس الحرية الفردية، فيرجحون ان تكون الهندسة التوافقية التي تمارسها النخبة هي العامل الفعال في تحديد افق التطور السياسي في البلاد وهذا يعني ان مستقبل الديمقراطية التوافقية مرهون بخيارات النخب الحاكمة. في ذلك تزكية للمقاربة التي اعتمدتها وثيقة الوفاق الوطني اللبناني اذ اعتبرت ان الزمن والتطور العادي لن يكفلا تجاوز الديمقراطية التوافقية، بل لا بد من عمل هادف من اجل تحقيق هذه الغاية.

٢. ان الدول قد تنتقل من الديمقراطية التوافقية الى ديكتاتورية الاكثرية او حتى الارتداد الى الفوضى (بارنييه، ٠٦). لذلك يدعو المعنيون بهذا الانتقال الى التأني والى مراجعة كل مرحلة من مراحله للتأكد من ان الاوضاع تسير باتجاه توطيد النظام الديمقراطي وليس باتجاه قيام شكل من اشكال الديكتاتورية (شمس الدين، ١٩٩٤، السينودوس ١٩٩٥).

٣. ان الاجواء الاقليمية والدولية لم تكن دائمة مؤاتية لاستمرار الديمقراطية التوافقية ولا حتى للانتقال منها الى نموذج آخر من نماذج الديمقراطية. وكان من اسباب السلبية تجاه الصيغة اللبنانية انكار الديمقراطية اللبنانية والرغبة في التقليل من اهميتها ومزاياها، او النظرة المسبقة التي كانت سائدة في العالم الثالث تجاه الديمقراطية عموما. بالمقابل فانه لا بد من الاشارة الى ان الظروف الدولية والاقليمية ساعدت احيانا على احياء الديمقرطية التوافقية كما حصل في الطائف مثلاً.

خلاصة

ان معالجة هذه التحديات بقصد هندسة الانتقال من الديمقراطية التوافقية الى غيرها من البدائل يتطلب توفر ارادة سياسية قوية. فمن اين تأتي هذه الارادة؟ هل تأتي من النخبة السياسية كما يقترح الديمقراطيون التوافقيون؟ ان النخبة السياسية ليست موحدة في موقفها تجاه الديمقراطية التوافقية ولا هي موحدة ايضاً تجاه الطائفية السياسية ولا حول الاستراتيجية السليمة لتطوير النظام السياسي اللبناني عبر تطوير الديمقراطية التوافقية او باستبدالها بنموذج آخر من الديمقراطيات. اذن من المفروض ان تتكون قاطرة الانتقال من قوى واطراف مقتنعة بان الانتقال الى ذلك النموذج يساعد على توطيد الديمقراطية في لبنان. وكما تقول تجارب التطور الديمقراطي في الكثير من الدول، فان مثل هذه القوى تكون عادة ممثلة في الحكم وموجودة داخل النخبة الحاكمة. ولكن بعضها يكون ايضا في المجتمع المدني. وكما تحتاج الديمقراطية التوافقية الى "الائتلاف الكبير" لكي تتأسس ولكي تترسخ، فان الذين يريدون الانتقال بلبنان الى نموذج آخر للديمقراطية بحاجة الى مثل هذا الائتلاف حتى يتمكنوا من تحقيق هدفهم.

المراجع

العربية

■ بارنييه، بيتر. "الدمقرطة في مجتمعات مجزأة اتنيا او دينيا: التحديات المطروحة على الفاعلين الخارجيين". النهار ٠٦/٠٤/٢.

■ بشور، منير. الازمة اللبنانية: الابعاد الاجتماعية والثقافية. (عمان:منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).

■ بيضون، احمد. "عروبة لبنان وتجسيدها في اتفاق الطائف" في وثيقة الوفاق الوطني: مراجعة نقدية وطنية (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠).

■ الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان في عهد آل عثمان (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠)

■ الحلاق، حسان. مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦ (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣).

■ الحص، سليم. "رئيس مجلس الوزراء يعرض في مؤتمر صحافي بنود مذكرته الى الملوك والرؤساء العرب". السفير ١٩٨٩/٠١/٠٧.

■ الخازن، فريد. "الوحدة الوطنية قبل الحرب وبعدها". النهار ٠٦/٠٨/١٠.

■ الخوري، بشارة. حقائق لبنانية، الجزء الثاني (بيروت: منشورات "اوراق لبنانية"، ١٩٦٠).

■ رباط، ادمون. التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري الجزء الاول (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية ٢٠٠٢.

■ رحمة، البير دعيبس. لبنان والغاء الطائفية السياسية والادارية: مسألة الاقليات في العالم (بيروت: شركة شمالي آند شمالي للطباعة ش.م.ل.، ٢٠٠٣).

■ سرحال، احمد. (معد) دستور الجمهورية اللبنانية (بيروت: دار الباحث، بدون تاريخ)

سليمان، عصام. "الكتل النيابية في لبنان: كتل الاقطاب اقواها في معظم الدورات... وكلها من غير انظمة داخلية". الحياة ١٩٩٣/١١/١.

■ السينودوس. "رسالة السينودوس من اجل لبنان". الحياة ١٩٩٥/١٢/١٥.

■ شمس الدين، محمد مهدي. "على الدولة ان تكون للجميع لا لاشخاص". الحياة، ١٩٩٤/٠٣/١٩.

■ الصلح، رغيد. لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦). "قوانين الاحزاب السياسية: تجارب دولية وعربية". ورقة خلفية قدمت الى ورشه عمل اقليمية حول البرلمان واصلاح قوانين الاحزاب. نظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع مركز الدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية-الرباط في آذار/مارس ٢٠٠٦.

■ الصلح، كاظم. صيغة الميثاق الوطني. النهار، ١٩٧٥.

■ الصليبي، كمال. تاريخ لبنان الحديث (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٨).

■ ضاهر، عدنان ورياض غنام. مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني (بيروت: ٢٠٠٢)

■ عبو، سليم. "الالغاء المتعجل للطائفية يؤدي الى طائفية محتدمة". النهار: ١٩٩٧/٠٣/٢٠. مستشهدا ببير غناجه

Pierre Ghanage, Le statut personnel au Liban, visage d'une société pluraliste, Les Conférences de l'ALDEC.
Le Citoyen. La Nation et L'Etat, Beyrouth, 1986. p. 51.

■ فارس، هاني. النزاعات الطائفية (بيروت: لاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠).
■ قباني، خالد. "النصاب قانوني بموجب المادة ٦٥" (الحياة ٠٦/١١/١٤).
■ قرم، جورج. تعدد الاديان وانظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨).
■ ليبهارت، ارنت. الديمقراطية في المجتمع المتعدد: دراسة مقارنة.(بيروت: ١٩٧٧).
■ مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، ١٩٨٩.
■ المجلس الشرعي الاسلامي: "ما رافق الانتخابات وتشكيل الحكومة ترك قلقا". الحياة ١٩٩٦/١٢/٠٤). انظر ايضامسرة، انطوان. "المادة ٦٥ من الدستور: التوافقية هي ايضا... تصويت واكثرية". النهار ٢٠٠٥/١٢/٢٩.
■ "تعقيبا على افتتاحية غسان تويني: حذار حرب الآخرين: لبنان اولا او الادراك المشترك للخطر الخارجي". (أ) النهار ٠٦/٠١/١٧.
■ "الانظمة التوافقية: نمط في التقريروالادارة الديمقراطية للتنوع" ملاحظات اولية للمناقشة قدمت الى اللقاء السنوي السادس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية المنعقد في كلية سانت كاترينز-جامعة اوكسفورد، (ب) ٠٦/٠٨/٢٦.
■ ملحة، جان، مجموعة البيانات الوزارية (بيروت: مكتبة خياط، بدون تاريخ).
■ نصر، سليم. "انتخابات الالفين واعادة البناء السياسي في لبنان" في (عمل جماعي) الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠ بين الاعادة والتغيير (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢).
■ النهار "مجلس جديد لتجار بيروت يجتمع اليوم لانتخاب رئيس و٨ اعضاء". ١٩٩٤ /٠٤/١١

الأجنبية

■ **Alesina, Alberto.** Enrico Spolaore. *The Size of Nations* (London: The MIT Press,2003).
■ **Ambrosio, Thomas.** "The Breakup of Czechoslovakia and the Calculas of Consociatioanalism". 1997. http://www.ndsu.nodak.edu/ambrosio/consociational.html
■ **Bastian, Sunil., Robin Luckham.** *Can Democracy Be Designed?* (London: Zed Books Ltd., 2003).
■ Binningsbo, Helga Malmin. "Consciational Democracy and Postconflict Peace. Will Power-Sharing Institution Increase the Probability of Lasting Peace After Civil War"? Paper prepared for presentation at the 13th Annual National Political Science Conference, Hurdalsjoen, Norway, 5-7 January, 2005. www.statsvitenskap.uio.no/konferanser/nfkis/cr/Binningsbo.pdf -
■ **Bogaards, Matthhij.** The favourable factors for consociational democracy: a review. *European Journal of Political research*, Vol. 33, Issue 4, 1998.
■ **Bunting, Madeleine.** "Look past the hijab", The Guardian; 10/05/05.
■ **Clague, Christopher. Suzanne Gleason. Stephen Knack.** "Determinants of Lasting D In poor Countries: Culture, Development, and Institutions". *Annals*, AAPSS, 573, January 2001.
■ **Crick, Bernard. Democracy: A Very Short Introduction** (Oxford: Oxford University Press).
■ **Dahl, Robert A.** *Democracy And Its Critics* (USA: Yale University, 1989).
■ **Dais, Horace.** *Nationalism and Socialism: Marxist and Labour Theories of Nationalism to 1917* (London: Monthly Review Press 1967).

■ **El-Solh, Raghid.** Conceptual Paper presented to an ESCWA work shop entitled "Integrating the Arab Region: Theories and Approaches". Beirut, March 2002.

■ Doniach, N. S. (Ed.) The Oxford English-Arabic Dictionary of Current Usage (Oxford: Oxford University Press, 1978).

■ **Fromm, Erich.** The Fear of Freedom (London: Routledge & Kegan Paul LTD.,1960).

■ **Fukuyama, Francis.** "Idntity, Immigration & Democracy" in *Journal of Democracy*, April 2006, Volume 17, Number 2 (Washington: National Endowment for Democracy, 2006).

■ **Gibernau, Montserrat.** *Nationalisms: The Nation State and Nationalism in the Twentieth Century* (Oxford: Blackwell Publishers Ltd., 1996).

■ **Goria, Wade.** *Sovereignty and Leadership in Lebanon 1943-1976* (London: Ithaca Press, 1985).

■ **Graff, h. j.** *The Legacies of Literacy* (Indiana: Indiana University Press, 1987).

■ **Gray, John**. *Two Faces of Liberalism* (London: Polity Press, 2000).

■ **Harik, Iliay F.** "Political Elite of Lebanon" in George Lenczowski (Ed.) *Political Elites in the Middle East* (Washignton: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).

■ **Hattersley, Alan F.** *A Short History of Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1930).

■ **ITM** (Instituto Del Tercer Mundo). *The World Guide 1999/2000: A View From The South* (Oxford: New Internationalist Publications Ltd., 1999)

■ **Lape, Susan.** *A review of The Association of Classical Thens: The Response to Democracy*, by Nicholas F. Jones (Oxford: Oxford University Press, 1999).
Bryn Mawr Classical Review 2004. 18.

■ **Lijphart, Arend.** *Democracies: Pattern of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (Westford, Mass: Yale University, 1984).
"Power Sharing and Group Autonomy in the 1990s and the 21st Century".
Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration (New Haven: Yale University Press, 1977).
Pattern of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries (New Haven: Yale University Press, 1999).

■ **Lipset, Seymour Martin, Jason M. Lakin.** *The Democratic Century* (US: The University of Oklahoma, 2004).

■ **Marks, Gary. Seymour Martin Lipset:** Scholar of democracy driven to understand American Society, The Guardian, 12/01/07

■ **Norris, Pippa.** "Stable democracy and good governance in divided societies: Do power-sharing institutions work?" www.pippanorris.com, 02/07/2005.

■ **Mawad, Selim.** http:/fride.org/publications

■ **Mill, John Stuart.** *Three Essays* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

■ **Montefiore, Simon Sebag.** International Herald Tribund 11-12/11/2006. Pericles. Funeral Oration in Ricardo Blaug and John Schwarzmantel (Eds.) *Democracy: A Reader* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1988).

■ **Pollard, A.F.** *Factors in Modern History* (London: Constable and Company Limited, 1919).

■ **Robertson, David.** *The Penguin Dictionary of Politics* (London: Penguin Books, 1986).

■ **Rondot, Pierre.** "Political Institutions of Lebanese Democracy" in Leonard Binder (Ed), *Politics in Lebanon* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1966).

■ **Sartori, Giovanni.** *Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes* (London: Macmillan Press Ltd,, 1997).

■ **Seaver, Brenda M.** "The Regional Sources of Power-Sharing Failure: The Case of Lebanon", *Political Science Quarterly*. Summer 2000, Vol. 115 Issue2.

■ **Shils, Edward.** "The Prospects for Lebanese Civility" in Leonard Binder (Ed), *Politics in Lebanon* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1966).

■ **Smith, Antony D.** *Nationalism* (Cambridge: Polity, 2001)

■ **Soresen, George.** *Democracy and Democratization* (Oxford: Westview Press, 1998).

■ **Stanovcic, Vojislav.** *Constitutions and the Rule of Law in Ethnically Divided Societies.*
http://www.crvp.org/book/Series04/IVA-9/chapter_xi.htm

■ **Tueni, Ghassan.** *Democracy in Lebanon: Anatomy of a Crisis.* http:/www.democracyinlebanon.org-Fall 1993

■ **Ware, Alan.** *Political Parties and Party System* (Oxford: Oxford University Press, 1996).

■ **Wheare, K.C.** *What Federal Government Is?* (London: Macmillan and co. Limited, 1941).

■ **Wilson, Jamie.** "Ethnic minorities to form majorities by 2050", The Guardian: 13/08/05.